RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

أغسطس2023

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1658-8320

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

أغسطس 2023م

رقم ردمد: 8320 – 1658

WWW.RASANAH-IIIS.ORG
Rasanah_iiis
info@rasanahiiis.com
+966112166696

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 4

تطورات الشأن الداخلي الإيراني 6

الاستعداد للانتخابات البرلمانية وسط تعديلات قانونية مثيرة للجدل 8

أولًا- أبرز التعديلات على قانون الانتخابات: 8

ثانيًا- موقف «الإصلاحيين» من التعديلات والمشاركة الانتخابية: 8

رغم الفرص.. لا تقدم «بريكس» بديلًا اقتصاديًا فاعلًا إلى إيران 10

أولًا- فرص اقتصادية واعدة: 10

ثانيًا- استفادة مرهونة بطبيعة العلاقة مع الغرب: 11

ظاهرة عمالة الأطفال في إيران والاستجابة الحكومية 12

أولًا- عوامل تنامي ظاهرة عمالة الأطفال: 12

ثانيًا- جوانب الاستجابة الرسمية للظاهرة: 12

تطوير القدرات العسكرية الذاتية وتعزيز التعاون الدفاعي مع الحلفاء 13

أولًا- مسيّرات وصواريخ جديدة تدخل الخدمة: 13

ثانيًا- المسيّرات في خدمة الاقتصاد: 14

ثالثًا- اهتمام صربي بالمسيّرات الإيرانية: 14

رابعًا- روسيا تُحدّث القوات الجوية.. وتعاون بحري مع كوريا الشمالية: 15

الحوزة بين تنامي الاحتجاجات الشعائرية وتجدد الجدل حول حجاب المرأة 16

أولًا- هل تتحول الطقوس الدينية إلى احتجاجات؟ 16

ثانيًا- الحوزة والتجاذب حول الحجاب: 17

التفاعلات الإيرانية العربية 18

زيارة عبد اللهيان إلى السعودية والعلاقات الخليجية-الإيرانية ما بعد دعوة «بريكس» 20

أولًا- زيارة عبد اللهيان خطوة على مسار تطبيع العلاقات: 20

ثانيًا- الاقتصاد والأمن ركيزتان لتطوير العلاقات بين السعودية وإيران: 20

ثالثًا- عضوية مشتركة في «بريكس» قد تعزّز التعاون بين الخليج وإيران: 21

توتُّرات شرق الفرات واحتجاجات داخلية قد تؤثّر على نفوذ إيران في سوريا 22

أولًا- التوتُّرات في شرق سوريا: 22

ثانيًا- فصل جديد من التعاون الإيراني-الروسي في سوريا: 23

ثالثًا- زيارة عبد اللهيان واحتجاجات شعبية مؤثِّرة في نفوذ إيران: 23

علاقات إيران بالقوى الإقليمية والدولية 26

تأثير صفقة تبادل السجناء على مسار العلاقات الأمريكية-الإيرانية 28

أولًا- ملامح اتفاق تبادُل السجناء: 28

ثانيًا- تفاهمات نووية ضمنية: 28

ثالثًا- استمرار التصعيد البحري المتبادل: 29

ضغوط إيران على الاتحاد الأوروبي للإفراج عن حميد نوري 31

أولًا- ضغوط أوروبية للإفراج عن الدبلوماسي الأوروبي: 31

ثانيًا- علاقة القضية بحميد نوري: 32

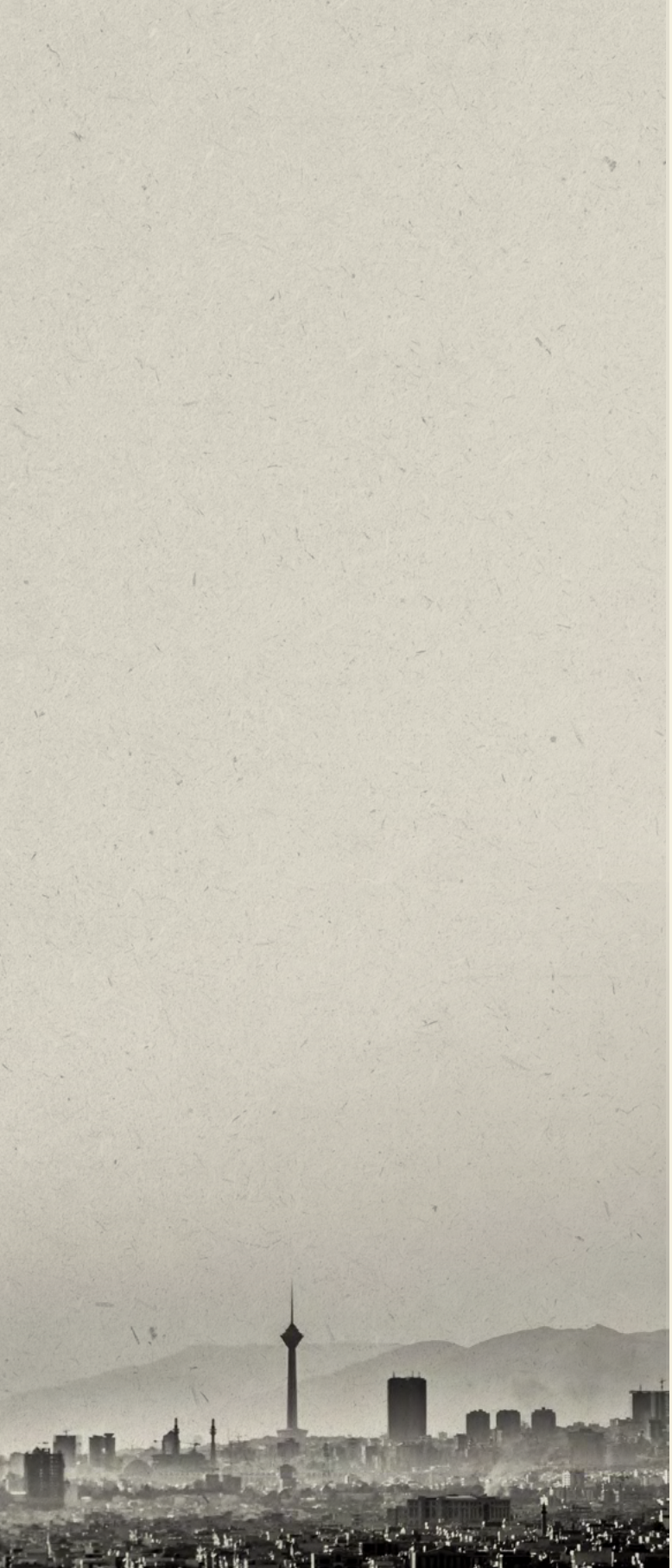

■ الملخص التنفيذي

يُلقي تقرير الحالة الإيرانية لشهر أغسطس 2023م الضوء على أبرز التطورات التي شهدتها إيران داخليًا، وذلك على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والفكرية، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على علاقاتها بالعالم الخارجي، مثل علاقاتها ببعض دول المنطقة كدول الخليج والعراق وسوريا، وكذلك علاقاتها ببعض القوى الدولية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويمكن القول إن التطورات على المستويين الداخلي والخارجي تشير إلى توجه إيراني لترميم الشرعية في الداخل، وميل إلى التهدئة في الخارج.

فعلى الصعيد الداخلي، وتحديدًا على **المستوى السياسي**، يبدو أن سباق الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في مارس 2024م قد بدأ مبكرًا وألقى بظلاله على المشهد السياسي، إذ أُثير جدلٌ داخلي بين التيارات السياسية حول التعديلات التي أجراها النظام على قانون الانتخابات، وهي التعديلات التي ترى المعارضة أنها «شكلية ولا تعالج إشكالية الدور الواسع لمجلس صيانة الدستور في الإشراف على العملية الانتخابية»، لكن ربما دفعت الحكومة بهذه التعديلات من أجل تفادي الانتقادات الواسعة وانخفاض نسبة المشاركة كما جرى في الانتخابات السابقة.

اقتصاديًا، أسهم الإفراج عن بعض أموال إيران المجمدة، جراء صفقة تبادل السجناء مع الولايات المتحدة، في تراجع سعر صرف العملة الأجنبية، كما أن التحولات الجيوسياسية على الصعيد العالمي ذهبت بصادرات النفط الإيراني إلى أرقام غير مسبوقة خلال الشهور الأخيرة، وهو ما ساعد الحكومة على تفادي مزيد من الضغوط والتوترات الداخلية، بالإضافة إلى ذلك حاول النظام دعم شرعيته في الداخل من خلال ترويج دعوة إيران للانضمام إلى تكتل بريكس على أنه نجاح لسياسة حكومة رئيسي على الصعيد الخارجي، وأن هذه العضوية سوف تسهم في تعزيز اقتصاد البلاد، ومع أن انضمام إيران إلى هذا التكتل تتاح لها فرصٌ مهمة على الصعيد الاقتصادي، لكنَّ عديدًا من التحديات قد تجعل فوائد الانضمام إلى هذه المجموعة محدودًا على المديين القريب والبعيد، ما لم تغير إيران نهجها الخارجي وعلاقاتها بالغرب.

اجتماعيًا، تناول التقرير ظاهرة تنامي عمالة الأطفال في إيران، وهي الظاهرة التي بدأت تظهر بقوة خلال السنوات الأخيرة وفقًا للمؤشرات الرسمية، وعلى الرغم من أن الحكومة قد تبنَّت برامج وطنية من أجل التعاطي معها، لا تزال هذه السياسات محدودة التأثير، إذ تلقي هذه الظاهرة بظلالها على المشهد الاجتماعي في إيران، لا سيّما على مستوى الأُسَر التي باتت مضطرة إلى أن تدفع بأبنائها إلى سوق العمل تحت وطأة الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة.

عسكريًا، ربما لم تُحدِث الطائرات المسيَّرة الإيرانية «شاهد 131/136» تأثيرًا كبيرًا في القدرات العسكرية لأوكرانيا، لكن هذه الطائرات ألحقت أضرارًا كبيرةً في المرافق المدنية مثل شبكات الكهرباء ومستودعات تخزين القمح. ومع ذلك، ازداد عدد عملاء تصدير الطائرات المسيَّرة الإيرانية من بيلاروسيا إلى صربيا في أوروبا. ومن المقرر أن يُنتج المصنع الإيراني للطائرات المسيرة في منطقة تتارستان بروسيا 6000 وحدة بحلول عام 2025. من جانبه، نقل الكرملين طائرتين للتدريب من طراز «ياك-Yak Mitten 130/130» إلى إيران، وهذه التطورات تأتي في إطار تعزيز إيران قدراتها الذاتية وتعاونها مع حلفائها.

دينيًا، رغم تأييد رجال الدين للنظام، لا سيّما المؤمنين بولاية الفقيه، فإن صوت الاحتجاج قد وجد في الشعائر الحسينية منبرًا للتعبير والصدح بالرأي المناهض والمعارض لسياسات النظام، الذي أصيب بارتباك جراء ذلك، إذ دائمًا ما وظفت النخبة الدينية الإيرانية هذه الطقوس لتعزيز شرعيتها، وترسيخ فكرة ولاية الفقيه، فكيف بها تنقلب ضده؟!، إلى جانب التطرق إلى موقف فقهاء الحوزة المحسوبين على ولاية الفقيه، الذين أيّدوا موقف الحكومة من قضية الحجاب، في مفارقة جديدة تزيد الفجوة بينهم وبين قطاعات مجتمعية وفقهية لها رأي مختلف في هذه المسألة.

أما على الصعيد الخارجي، وتحديدًا ما يخص توجهات إيران نحو **دول الجوار العربي**، فإن اتجاه التهدئة هو الغالب على سياسة ومواقف إيران من التطورات الإقليمية، فيما يخص الخليج، زار وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان السعودية، وتأتي زيارته تلك في إطار اتفاق تطبيع العلاقات، الذي يبدو أن البلدين حريصان على الحفاظ عليه وتفعيله، وهو ما ظهر في الحرص على تطوير أدوات

التعاون الاقتصادي والدبلوماسي بين الجانبين، ولا شك أن نَيل الطرفين عضوية بريكس، بجانب الإمارات، يتيح لهذه الأطراف، على أقل تقدير، منبرًا إضافيًّا للالتقاء وتبادل وجهات النظر وبحث فرص التعاون.

في سوريا، على الرغم من نفوذ إيران الواسع، وعلى الرغم من تعاونها الوثيق مع روسيا والنظام السوري ميدانيًّا، فإنها تواجه تحديات عديدة، أبرزها الاقتتال في شرق الفرات، والاحتجاجات الشعبية، وهي التطورات التي قد تعيد الأزمة إلى المربع الأول، إذ قد تندلع موجة جديدة من الاقتتال الأهلي، يصحبه دور أوسع للقوى الخارجية، وهو ما بدت مؤشراته في التحركات الأمريكية على الحدود السورية العراقية، والخوف من أن تكون هذه التحركات بهدف تطويق المليشيات الإيرانية في سوريا وقطع خطوط الإمداد بين طهران ودمشق وبيروت.

أما في ما يخص توجهات إيران على الصعيد الدولي، فإن اتفاقًا لتبادل السجناء بين **الولايات المتحدة وإيران** قد خفّف حدَّة التصعيد بين الجانبين، ومنح إيران فرصة للوصول إلى بعض أرصدتها المجمدة في الخارج، وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق يبدو منفصلًا عن مفاوضات إحياء الاتفاق النووي، فإن عدم التصعيد الراهن يعكس وجود تفاهمات نووية ضمنية غير معلنة بين الجانبين، لكن هذه التفاهمات ليس بالضرورة ستقود إلى إحياء الاتفاق النووي، فلقد باتت ظروف وتحديات جديدة تحول دون ذلك، على الأقل خلال الفترة المقبلة.

وبينما نجحت الولايات المتحدة وإيران في الوصول إلى اتفاق بشأن تبادل السجناء، فإن المساعي الدبلوماسية بين **الاتحاد الأوروبي وإيران** للإفراج عن الدبلوماسي السويدي الذي يعمل لدى الاتحاد الأوروبي، قد فشلت، ويبدو أن طهران ترغب في أن تُجرى تبادلًا بموجبه يجري الإفراج عن الدبلوماسي السويدي مقابل الإفراج عن حميد نوري المُدان في السويد، وربما تكشف هذه القضية إلى أي مدى تُسخِّر إيران دبلوماسية الرهائن لخدمة أهدافها.

في المجمل، يمكن القول إن تطورات مهمة جَرَت على الساحتين الداخلية والخارجية لإيران خلال أغسطس 2023م، فها هو النظام يستعد للانتخابات البرلمانية، فيما يتابع سياسة تميل إلى امتصاص التوترات في الداخل، والتهدئة في الخارج، وذلك من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية تُخرجه من أزماته، وتمكّنه من إدارة الانتخابات القادمة دون أي احتجاجات شعبية، أو تدخلات خارجية قد تؤجج الغضب الداخلي وتدفع بالمواطنين من جديد إلى الشارع، وفي الوقت نفسه، فإنه لن يقدم تنازلات جوهرية، لا سيّما في ما يتعلق بنفوذه الإقليمي، أو عَلاقاته مع الولايات المتحدة والغرب، وهو ما يعني أن خيارات النظام بالتوجه نحو التهدئة ما هي إلا توجه تكتيكي وليس إستراتيجيًّا.

تطورات الشأن الداخلي الإيراني

شـهدت إيـران داخليًا العديـد مـن التطـورات علـى المسـتويات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والدينيـة، ويمكـن رصـد أبـرز التطـورات علـى هـذه المسـتويات خـلال شـهر أغسـطس 2023م مـن خـلال تنـاول عـدد مـن القضايـا الآتيـة:

- الاستعداد للانتخابات البرلمانية وسط تعديلات قانونية مثيرة للجدل
- رغم الفرص.. لا تقدم «بريكس» بديلًا اقتصاديًّا فاعلًا إ لى إيران
- ظاهرة عمالة الأطفال في إيران والاستجابة الحكومية
- تطوير القدرات العسكرية الذاتية وتعزيز التعاون الدفاعي مع الحلفاء
- الحوزة بين تنامي الاحتجاجات الشعائرية وتجدد الجدل حول حجاب المرأة

■ الاستعداد للانتخابات البرلمانية وسط تعديلات قانونية مثيرة للجدل

تُجرى الانتخابات البرلمانية الإيرانية المقررة في مارس 2024م، في ظل تعديلات جزئية في قانون هذه الانتخابات، ورغم أن هذه التعديلات، أثارت جدلًا كبيرًا وشكوكًا حول تنافسية الانتخابات المقبلة، لا سيّما من التيار «الإصلاحي»، فإنها أشعلت المعركة الانتخابية مبكرًا هذه المرة، أي قبل نحو سبعة أشهر من موعدها المحدد، إذ أعلنت وزارة الداخلية الإيرانية أن نحو 49 ألف شخص سجلوا أسماءهم في المرحلة الأولى التي تسبق بحث أهلية المرشحين من جهة مجلس صيانة الدستور. ويحاول تقرير أغسطس 2023م، أن يُلقي الضوء على أهم هذه التعديلات، والجدل الداخلي الدائر بشأنها، وتأثيرها في المشهد السياسي الداخلي.

أولًا- أبرز التعديلات على قانون الانتخابات:

بما أن الانتخابات البرلمانية المقررة في مارس 2024م، ستجرى وفقًا للتعديلات الجديدة في قانون الانتخابات البرلمانية، فإن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا الإطار هو: «ما وجه الاختلاف في قانون الانتخابات البرلمانية الجديد عن القانون السابق؟».

هنا يقول رئيس لجنة المجالس والشؤون الداخلية في البرلمان الإيراني، محمد صالح جوكار: «من التغييرات الأساسية التي استُحدثت في خطة تعديل قانون الانتخابات البرلمانية إعطاء الهيئات الرقابية، خصوصًا مجلس صيانة الدستور، وقتًا كافيًا للتحقق من أهلية المرشحين»[1].

إضافة إلى ما ذهب إليه صالح جوكار، فإن أحد الاختلافات المهمة بين قانوني الانتخابات البرلمانية، الجديد والسابق، هو أنه في القانون الجديد يجري أخذ موضوع التسجيل المُسبق قبل وقت كافٍ من العملية الانتخابية، بعين الاعتبار، أما في قانون الانتخابات السابق، فقد كان تسجيل المرشحين للانتخابات البرلمانية يجري بخطوة واحدة وقبل أشهر قليلة من الانتخابات، كما أنه في مرحلة «التسجيل المُسبق»، يُطلب من الراغبين في الترشح لانتخابات البرلمان تقديم مستنداتهم عبر موقع إلكتروني صُمّم لهذا الغرض، وإذا صادقت وزارة الداخلية مع الجهات الأمنية والقضائية على صحة المستندات المرفقة، بإمكان المترشح التسجيل في المرحلة الرئيسية لتسجيل الأسماء، التي سيبحث فيها آنذاك مجلس صيانة الدستور أهلية المرشحين.

كما أن تعديل قانون انتخابات مجلس الشورى يهدف إلى القضاء على مشكلات إجراء الانتخابات في ما يتعلق بحقوق المرشحين، عبر منح المرشح الفرصة للدفاع عن نفسه ومعرفة الأسباب التي قادت مجلس صيانة الدستور إلى رفض ترشحه في الانتخابات، أو تلقي المرشح الذي رُفضت أهليته إجابة كتابية توضح أسباب حرمانه من الترشح، وهو الأمر الذي لم يحدث خلال الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها إيران منذ عام 1979م.

إضافة إلى ذلك، فإن التعديلات الجديدة تُلزم وزارة الداخلية إجراء عملية التصويت والفرز في ما لا يقل عن ثُمن الدوائر ذات المقاعد المتعددة لمجلس النواب بطريقة إلكترونية كاملة، وذلك لضمان الحضور والمشاركة الواسعة للناخبين في الانتخابات.

ثانيًا- موقف «الإصلاحيين» من التعديلات والمشاركة الانتخابية:

أصدرت «جبهة الإصلاحات» بيانًا اعتبرت فيه أن التعديل الأخير لقانون الانتخابات كثّف بعض الإجراءات، مثل تعزيز وتوسيع نطاق صلاحيات مجلس صيانة الدستور، وزيادة دور المؤسسات الأمنية، وتقليص الوضع القانوني لوزارة الداخلية، وتوسيع نطاق الانتهاكات والتزوير وإمكانية التغيير في النتائج من خلال تنفيذ هذا القانون[2].

أما المتحدث باسم جبهة الإصلاح جواد إمام، فقد قال: «إن التعديل الجديد لقانون الانتخابات لم يترك أي مجال للشك في أنه لن يُفتح أفق لمشاركة جميع التيارات والمجموعات في الانتخابات، وأن قانون الانتخابات الجديد لا يسعى أساسًا إلى زيادة مشاركة الناس في الانتخابات، بل يسعى إلى تنقيتها وخلق

(1) مشرق نيوز، قانون جديد انتخابات مجلس چه ویژگی هایی دارد؟، (2 مرداد 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 05 سبتمبر 2023م. https://2u.pw/050dkiz

(2) انصاف نيوز، بيانيه جبهه اصلاحات درباره انتخابات: قانون جديد انتخابات مصداق بارز خودبراندازی است، (14 مرداد 1402هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 05 سبتمبر 2023م. https://2u.pw/sjGenVU

ظروف غير مواتية للإصلاحيين لعدم المشاركة في الانتخابات»[1].

وحول تسجيل أسماء مرشحي التيار «الإصلاحي» في مرحلة التسجيل المسبق للانتخابات البرلمانية، تحدث بعض المصادر بأن «آخر اجتماع لقادة الإصلاحيين شهد انقسامًا حادًّا بين أعضاء التيار، وبعد مداولات صوّتت «جبهة الإصلاحات» بأغلبية هشة، 19 قياديًّا مقابل 16 قياديًّا، على قرار ينص على أن هذه الجبهة ليس لديها أي توصية في ما يتعلق بالتسجيل المسبق في الانتخابات البرلمانية من عدمه»[2].

المؤيدون لتسجيل أسماء المرشحين لخوض الانتخابات البرلمانية يرون أن السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الإصلاح هو التعامل مع النظام عبر الحضور في الانتخابات، لكن معارضي خوض الانتخابات يجادلون بأن النظام لن يوافق على تحقيق وإجراء أي تغييرات إصلاحية، وسيعمل على استغلال مشاركتهم في الانتخابات سياسيًّا قبل أن يرفض أهلية المرشحين الأقوياء من قوائم التيار «الإصلاحي» ويُبقي المرشحين الضعفاء والمغمورين لإعلان خسارة التيار الإصلاحي لاحقًا.

ورغم الحديث عن وجود انقسامات حادة بين «الإصلاحيين» حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، فإن وسائل الإعلام الإيرانية المختلفة قد كشفت عن تسجيل أكثر من 800 «إصلاحي» أسماءهم في مرحلة التسجيل المسبق[3]، بينهم قيادات «إصلاحية» بارزة مثل مسعود بزشكيان، علي مطهري، مصطفى كواكبيان، حسن مرعشي، محسن هاشم، مجيد أنصاري، إلياس حضرتي، طيبة سياوشي، سهيلا جلودار زاده، وبروانة مافي،[4] ما يعني أن حديث «الإصلاحيين» عن عدم توصلهم إلى توصية خاصة في ما يتعلق بالتسجيل المسبق في الانتخابات البرلمانية من عدمه كان بمثابة تكتيك، الهدف منه عدم الإعلان صراحة نيتهم خوض الانتخابات البرلمانية، ثم إفساح المجال للإصلاحيين بالتسجيل في قوائم المرشحين على أمل أن تُفضي التعديلات الجديدة على قانون الانتخابات ورغبة المرشد علي خامنئي في تحقيق أكبر قدر من المشاركة في الانتخابات القادمة، إلى قبول أهلية عدد مقدّر من «الإصلاحيين» لخوض الانتخابات.

خلاصة:

يمكن القول إن الإصلاحات التي أجراها النظام الإيراني على قانون الانتخابات قد ذهبت إلى النواحي الإجرائية، ولم تتطرق بصورة حقيقية إلى الضمانات الفعلية لنزاهة العملية الانتخابية، ولمعالجة العوار الذي دائمًا ما كان محل جدل بين النخبة والجمهور الواسع في إيران، التي يفترض أن تُعطي ضمانات أكبر للتمثيل والمشاركة، فالإشكالية الحقيقية التي لم يتم التطرق إليها كانت في الأساس تتعلق بعملية الرقابة المسبقة لمجلس صيانة الدستور على حق المُرشحين في خوض المنافسة، التي من خلالها كان يتحكم في العملية الانتخابية برمتها، وفي تحديد الأشخاص الذين سيخوضون المنافسة، سواء في مقاعد مجلس الشورى أو في مقعد الرئاسة، فبدلًا من إزالة هذه الوصاية المسبقة على العملية الانتخابية، إذا بالتعديلات تعززها وتؤكدها من خلال إجراءات أكثر بيروقراطية.

لكن يبدو أن النظام قدّم هذه الإصلاحات الشكلية لذرّ الرماد في العيون والالتفاف على الواقع، وتخفيف حدة الانتقادات التي تعرض لها بعد أن جرت هندسة الانتخابات البرلمانية في فبراير 2020م، والانتخابات الرئاسية في يونيو 2021م، وذلك لصالح سيطرة «المتشددين»، ولا شك أن عدم إجراء النظام مراجعة حقيقية لقانون الانتخابات تُشكك في نيّاته، وتجعل من احتمال تدخله في طبيعة المجلس القادم وهوية أعضائه مسألة واردة إلى حد كبير.

يمكن القول أيضًا، إن لدى الإصلاحيين رغبة جامحة في العودة إلى الحياة السياسية بإيران، لكن قلقهم من احتمالية تكرار سيناريو الإقصاء الجماعي

---

(1) سخنگوی جبهه إصلاحات: اصلاح قانون انتخابات برای کاهش مشارکت است / کشور در اختیار تفکر انجمن حجتیه است، (22 مرداد 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 05 سبتمبر 2023م. https://2u.pw/ooFP394

(2) مشرق نیوز، دوباره شدن اصلاح طلبان برای انتخابات، (11 مرداد 1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 06 سبتمبر 2023م. https://2u.pw/eChwj0q

(3) جهان نیوز، پیش ثبت‌نام 800 نفر از اصلاح‌طلبان برای انتخابات مجلس، (14 شهریور 1402هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 06 سبتمبر 2023م. https://2u.pw/SYpHE8K

(4) فارس نیوز، کدام اصلاح طلبان تاکنون برای مجلس ثبت نام کرده‌اند؟، (22/5/1402 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 06 سبتمبر 2023م، https://2u.pw/yhXn0JN

من الانتخابات البرلمانية في 2020م، والانتخابات الرئاسية في 2021م، قادهم إلى استخدام تكتيكات مختلفة وتقسيم الأدوار بين مختلف مكونات هذا التيار، كالدعوة لتغيير النظام وتأييد الاحتجاجات ضد النظام والتهديد بمقاطعة الانتخابات ودعوة أنصار التيار «الإصلاحي» إلى عدم التصويت، وذلك بهدف إجبار المحافظين على التراجع عن سياسة الانفراد بالسلطة، ونظرًا إلى أن هذه الدعوة قد آتت ثمارها في الانتخابات الماضية، سواء البرلمانية أو الرئاسية، إذ شهدت أدنى مشاركة شعبية منذ عام 1979م، فربما يُراجع النظام موقفه ويسمح بمتنفَّس لمشاركة أوسع للإصلاحيين.

لكن على أي حال، لا يفوت تأكيد أن العملية الانتخابية التي تُدار بصورة مسبقة من خلال مجلس صيانة الدستور، تسمح للنظام بالتحكم في المشهد السياسي، وخلق صراع شكلي بين تيارات تنتمي إلى ذات الأفكار، لخلق حراك يُتيح للنظام المناورة وتهدئة التوترات الشعبية في وقت الأزمات، وأن الحديث عن «إصلاحيين» و«متشددين» ليس سوى عملية لتبادل الأدوار.

■ رغم الفرص.. لا تقدم «بريكس» بديلًا اقتصاديًّا فاعلًا إلى إيران

اختتمت مجموعة بريكس «BRICKS» أعمال قمتها في جوهانسبرج، عاصمة جنوب إفريقيا، في 24 أغسطس 2023م، بالإعلان عن ضم ست دول جديدة للمجموعة من بينها إيران، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات والأرجنتين وإثيوبيا، ليصبح بذلك عدد دول المجموعة 11 دولة تشكل مجتمعة أكثر من 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتُعد دول «البريكس» الأساسية، خصوصًا الصين والهند، من الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للدول المنضمة حديثًا إلى المجموعة، كما تُعد بعض الدول المنضمة حديثًا كالسعودية وإيران من أهم مصادر موارد الطاقة بالنسبة للمجموعة، إضافة إلى التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني الأوسع من التجارة البينية.

على ضوء ذلك يحاول التقرير في هذا القسم أن يُناقش الفرص والتحديات الاقتصادية أمام إيران من الانضمام إلى «بريكس».

أولًا- فرص اقتصادية واعدة:

يحمل انضمام إيران إلى «بريكس» عددًا من الفرص التي تُلبي احتياجاتها الاقتصادية، أهمها: على مستوى التمويل والتجارة البينية لإيران، خصوصًا مع الصين، الشريك التجاري الأول لإيران منذ إعادة فرض العقوبات في 2018م حتى اليوم، إذ تحتاج السوق المحلية في إيران إلى كثير من البضائع وقطع الغيار الصينية، لكنها تواجه مشكلة في توافر العملات الأجنبية بسبب العقوبات الأمريكية، كذلك قد تستفيد التجارة الإيرانية من «بريكس» إذا ما تطورت آليات التسوية المالية بين البلدين باليوان الصيني أو عملات محلية، لكنها تحتاج إلى حجم تبادلات تجارية متوازنة أو متقاربة بين البلدين، كما يعتمد ذلك على نجاح المجموعة في خلق عملة جديدة تنافس الدولار الأمريكي، وهو احتمال بعيد في الأجل القريب.

من ناحية ثانية، قد تستفيد إيران من «بريكس» من خلال فتح أسواق جديدة بين الدول الأعضاء في حال الاتفاق على إزالة أو تخفيف العوائق الجمركية بينها، وأيضًا بإمكانها

الاستفادة من التمويل الصيني-الهندي للاحتياجات التنموية والاستثمارية وكذا الاستفادة من تمويل بنك «التنمية» الخاص بالمجموعة، واستقطاب استثمارات آسيوية عامة ودفع عجلة المشروعات الاستثمارية أو اللوجستية العالقة، كمشروع «الممر التجاري» عبر ميناء تشابهار مع الهند.

من جهة ثالثة، قد يُتيح انضمام إيران إلى «بريكس» فُرصًا لتحديث قطاعات إنتاجية تقادمت بعد خمس سنوات من العقوبات، ما تسبب في شُح قطع الغيار ومعدات ومواد الإنتاج، وذلك في وقت تحاول خلاله إيران استقدام التكنولوجيا والفنون الإنتاجية الجديدة من بديل خارج أوروبا في مجالات تعاني التقادم الإنتاجي وغياب التطوير، كصناعة السيارات والطيران وقطاع إنتاج النفط والغاز، لكن في المقابل لا تستطيع غالبية الشركات الدولية، ومنها الآسيوية، المخاطرة بالعمل مع شركاء إيرانيين والتعرض لعقوبات مالية أمريكية أو الحرمان من العمل في السوق الأمريكية، ما يضيّق الخيارات أمام تحديث الاقتصاد الإيراني.

ثانيًا- استفادة مرهونة بطبيعة العلاقة مع الغرب:

على الرغم من وجود مزايا وفرص اقتصادية لإيران من الانضمام إلى التكتلات الدولية مثل «بريكس» وما شابهها، فإن الاستفادة منها مرهونة بعدة عوامل، منها عوامل هيكلية مرتبطة ببيئة الأعمال وتدني ترتيب إيران دوليًا في هذا الشأن، وصعوبة مزاولة الاستثمار الأجنبي بحرية والفساد الإداري أو المالي، وتدخلات الجهات الدينية والمؤسسات العسكرية في النشاط الاقتصادي.

كذلك توجد عوامل إضافية مرتبطة بعقبات وتحديات فنية، أهمها العزلة الإيرانية عن الاقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي المعتمد بدرجة كبيرة على الدولار، الذي يُعد عملة الاحتياطي العالمي الأساسية، والأداة الرئيسية في مزاولة التجارة الدولية، حتى للدول الكبرى المؤسسة لتكتل «بريكس»، كالصين والهند، ويكفي الإشارة إلى أن التعاملات الدولية بالدولار شكلت 70%من إجمالي التجارة خلال السنوات الماضية.

وحتى إذا تعاملت دول «البريكس» بعُملاتها المحلية فيما بينها، فإن ذلك يجري في إطار محدود حاليًا، إذ لا تستطيع دول المجموعة الصاعدة الاستغناء عن الدولار في تعاملاتها الخارجية أو في تعاملاتها في ما بينها حتى الآن، وحدوث ذلك يحتاج إلى فترة زمنية طويلة وتنامي هيمنة دول المجموعة على الناتج العالمي والتجارة الدولية بدرجة كبيرة ومؤثرة في التجارة العالمية، إذ تُشكل الصادرات السلعية لمجموعة «بريكس» نحو 21% من الإجمالي العالمي، في مقابل أكثر من 28% لمجموعة الدول الصناعية السبع.

من ناحية أخرى، فإن غالبية دول «بريكس» تربطها علاقات اقتصادية وثيقة بالغرب لا يمكن تفكيكها في الوقت الحالي، كما أن إيران ذاتها تحتاج إلى الاستثمارات الغربية في عِدة مجالات، منها الطاقة والصناعات المتقدمة مثل الطائرات والسيارات، لذا فإن تحقيق أقصى استفادة لإيران من الانضمام إلى «بريكس» لا ينفصل عن حل قضايا خلافية بين طهران والدول الغربية لرفع العقوبات الاقتصادية عنها، ولعل مثال الاقتصاد الروسي وما يتعرض له من ضربات قوية من أوروبا والولايات المتحدة، رغم وجود «البريكس»، دليل على عدم كفاية «بريكس» وحدها.

خلاصة:

إن انضمام إيران إلى «بريكس» قد يحمل في طياته بعض الفرص التجارية والتمويلية والاستثمارية واللوجستية لإيران مستقبلًا، والقليل منها على المدى القصير في حال استمرار العقوبات الأمريكية، وتوترت العلاقات السياسية بين الجانبين، بمعنى أن انضمام إيران إلى «بريكس» لا يمكن أن يكون بديلًا عن الاتفاق النووي لتلبية احتياجات الاقتصاد الإيراني، كما أن تحسُّن العلاقات بين طهران وواشنطن والعواصم الأوروبية عامل مُهم لتعظيم استفادة إيران من البريكس، كما لا ينفي الانضمام الإيراني إلى المجموعة الاحتياج الاقتصادي الإيراني إلى الغرب مستقبلًا وتحديدًا أوروبا في عدة مجالات حيوية.

■ ظاهرة عمالة الأطفال في إيران والاستجابة الحكومية

صارت مسألة ارتفاع عدد الأطفال العاملين بمختلف الأعمار والمهن قضية رأي عام داخل إيران، إذ تصدّرت هذه القضية عناوين الصحف الإيرانية في الآونة الأخيرة، واعتبرت ظاهرة متنامية في المجتمع، نتيجة أسباب مختلفة الأبعاد، ولقد خلفت وراءها جيلًا يعاني كثيرًا من المشكلات، ومما أثار الرأي العام تقاعُس النظام الإيراني عن مواجهة هذه المعضلة السالبة لحقوق الأطفال.

ويحاول هذا الجانب من تقرير شهر أغسطس إلقاء الضوء على جوانب هذه القضية وأبعادها المختلفة.

أولًا- عوامل تنامي ظاهرة عمالة الأطفال:

مؤشرات عديدة إلى تنامي ظاهرة عمالة الأطفال في إيران، إذ أقرت تقارير مركز أبحاث البرلمان الإيراني أن عدد الأطفال العاملين في إيران بلغ 15%، ووصلت نسبة غير القادرين منهم على الذهاب إلى المدرسة إلى 10%. وتتنوع أشكال عمالة الأطفال واستغلالهم في أداء أعمال منزلية وعتالة وأنشطة غير قانونية مثل الاتّجار بالمخدرات والعمل في ورش بمناطق بعيدة، مما يصعب مراقبتهم، والبيع في الشوارع والتسول، ما يُعدُّ امتهانًا لكرامتهم وإنسانيتهم وحرمانًا لهم من حقوقهم واحتياجاتهم كأطفال[1].

تعود أسباب تفاقم هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، أبرزها: غياب العدالة الاجتماعية، التضخم، الفقر، البطالة، تردي الأوضاع الاقتصادية، إذ بلغ عدد الأشخاص الواقعين تحت خط الفقر [2]30%، أو أسباب ثقافية تعود إلى نشأة الطفل في بيئة لا تهتم بالتعليم، أو إجبار العصابات والمافيا الطفل على العمل، وفي المجمل يُمكن القول إن عمالة الأطفال ما هي إلا نتاج خلل في البنية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والرعاية السيئة من ذويهم. وعلى أي حال فإن عمالة الأطفال في مثل هذه الظروف تجعلهم أكثر عرضة للانتهاكات الجنسية والإصابات الجسدية والنفسية والاجتماعية، ونتيجًة لانخراطهم في العمل يتسربون من مدارسهم، ويصبحون أمّيين[3].

ثانيًا- جوانب الاستجابة الرسمية للظاهرة:

من الناحية القانونية، يجرم القانون الإيراني عمالة الأطفال ويحظرها دون سن 15 عامًا، وذلك للقوانين والاتفاقيات الدولية والمحلية التي وقّعت عليها إيران، مثل قانون حقوق الطفل واتفاقية قمع الأطفال، وقانون العمل (1990م)، وقانون حماية الأطفال والشباب (2020م)، وقد راعت إيران في هذه القوانين الدولية التي وقّعت عليها عدم تعارضها مع متطلبات الثقافة الوطنية الإيرانية[4].

ومن الناحية الإجرائية، تُكثف الحكومة جهودها من أجل مواجهة تنامي هذه الظاهرة، ومن بين المبادرات الحكومية في هذا المجال، إخضاع الأطفال لمشاريع التمكين والتدريب المهني في مدرسة «ISACO»، وهي منصة علمية وتعليمية لإصلاح السيارات والاستعانة بالاختصاصيين في مجال ميكانيكا السيارات، وعقد ورش العمل والتبرع بالوسائل التعليمية، وقبول المراهقين في المعهد الموسيقي الخاص بها حتى يستفيدوا من التوزيع العادل والمناسب للمرافق التعليمية[5]. كما تعمل الحكومة على تغيير وإصلاح نوع عقود المقاولين في مجال النفايات والخدمات الحضرية وجعلها أكثر واقعية، وهي من أهم طرق منع المقاولين

(1) موقع راديو فردا، مركز پژوهش های مجلس: تعداد کودکان کار به 15 درصد جمعیت رسیده است (01 أغسطس 2023م)، تاريخ اطلاع 10 أغسطس 2023م، https://bit.ly/3YN7WYE

(2) موقع سازمان مجاهدين خلق إيران، شتاب نرخ فقر وبه روزرسانی دهکبندی خانوارها (12 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023م، https://bit.ly/44rsYNl

(3) موقع المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، حسب اعتراف مركز أبحاث برلمان نظام الملالي: أطفال العمل يكونون نحو 15% من الأطفال الإيرانيين (1 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع 08 أغسطس 2023م، https://bit.ly/3YSw63W

(4) موقع راديو فردا، مركز پژوهش های مجلس: تعداد کودکان کار به 15 درصد جمعیت رسیده است (01 أغسطس 2023م)، تاريخ اطلاع 10 أغسطس 2023م، https://bit.ly/3YN7WYE

(5) موقع دنياي اقتصاد، آموزش ايساكو به كودكان كار (08 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع 10 أغسطس 2023م، https://bit.ly/3P5f11X

المنتفعين من استغلال الأطفال وتشغيلهم[1]. بالإضافة إلى أنشطة معهد التنمية الفكرية للوقاية من الإصابات الاجتماعية، الذي يهدف إلى تدريب الأطفال وإكسابهم مهارات تمكّنهم من العمل وتقيهم الأضرار الاجتماعية، وحمايتهم، ومن أهم هذه المهارات مهارة الثقافة الإعلامية والعاطفية، وهي إحدى قضايا الهوية للمراهقين الإيرانيين التي أكدها ميرمالكي، رئيس فريق العمل العلمي والعملي للأطفال العاملين في وزارة الداخلية، وتشمل التدريب على المسرح المتنقل، والمكتبة الخاصة، والسينما والإعلام، والمركز التخصصي للمسرح وللأدب[2].

خلاصة:

في ظل استمرار المشكلات الاقتصادية التي تضطر العائلات، خصوصًا تلك التي تفككت نتيجة الطلاق، إلى الدفع بأبنائها لسوق العمل، حتى مع إدراكها تبعاته، بحثًا منها عن توفير الحد الأدنى من متطلبات العيش، علاوة على الأزمة الاقتصادية للدولة، التي تحد من قدرة الحكومة على رصد ميزانية كفيلة بمعالجة الظاهرة، ورغم تجريم عمالة الأطفال فإن ضعف إنفاذ القانون وعدم وجود آليات لمتابعة تشغيل الأطفال، وعدم كفاءة السياسات والمسؤوليات الاقتصادية الخاطئة، والافتقار إلى تقديم الدعم اللازم للأطفال وأسرهم، وعدم توعية الأسر بأهمية التعليم وطرح الحقائق المتعلقة بعمالة الأطفال من خلال وسائل الإعلام، على اعتبار أن الأطفال أكثر الفئات اضطهادًا، ومن السهل انقيادهم ووقوعهم ضحية للاستغلال.. كل هذا سيجعل ظاهرة عمالة الأطفال تتفاقم في المجتمع الإيراني مولّدة مشكلات أُخرى، في مقدمتها تغذية أنشطة الجريمة بمختلف أشكالها، وهو ما ينبئ بمزيد من التصدع المجتمعي.

■ تطوير القدرات العسكرية الذاتية وتعزيز التعاون الدفاعي مع الحلفاء

في خِضم تطبيع إيران علاقتها مع جيرانها، فإنها تمضي بخطواتٍ كبيرةٍ في تعزيز صناعاتها الدفاعية، كذلك صادراتها، لا سيّما من المُسيّرات التي باتت محل اهتمام بعض الدول، فبعد أن لعبت إيران دورًا بالغ الأهمية لصالح روسيا في غزو أوكرانيا، فإن إيران تسعى جاهدة إلى بيع آلاف الطائرات المسيّرة إلى صربيا وبيلاروسيا، وقد يلعب مصنع المسيرات المتوقع تسليمه العام المقبل في منطقة ألابوغا الاقتصادية الخاصة في روسيا، دورًا في هذا الإطار.

على صعيد متصل، تُجري إيران عمليات تحديثٍ لقواتها الجوية القديمة بالتعاون مع روسيا، في الوقت نفسه الذي تهتم بتطوير قدراتها البحرية بالتعاون مع كوريا الشمالية.

على ضوء هذه التطورات التي شهدها شهر أغسطس، سيحاول التقرير في هذا القسم أن يُلقي الضوء على أهم التطورات الجارية في المجال العسكري والدفاعي في إيران وتأثيرات ذلك وتداعياته.

أولًا- مسيّرات وصواريخ جديدة تدخل الخدمة:

على الرغم من أن طائرات إيران المُسيّرة ليست متطورة بما فيه الكفاية، فإنها تَظل الأكثر «رواجًا» منذ الحرب على أوكرانيا، ففي أغسطس 2023م، كشفت وزارة الدفاع والقوات المسلحة اللوجستية الإيرانية، النقاب عن المسيرة «مهاجر-10»، ومع وجود أوجه تشابه واضحة في التصميم مع المسيرة «إم كيو-9 ريبر»، يزعم أن حُمولة هذه الطائرة المسيرة تصل إلى 300 كجم، بما في ذلك مجموعة متنوعة من القنابل والمعدات المضادة للرادار، وتُحلق المسيرة «مهاجر-10» بسرعة قصوى تبلغ 210 كم/ساعة، على ارتفاع 7000 متر إلى مدى 2000 كم[3]، وقد جاء الكشف عنها مع

(1) وكالة إيلنا، پاسخ به چرایی ناکامی وعده‌های شهرداری تهران در جلوگیری از سوءاستفاده پیمانکاران از کودکان کار(15 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع 16 أغسطس 2023م، https://bit.ly/3YIAwtS

(2) وكالة إيلنا، فعالیت های کانون پرورش فکری برای پشکیری از آسیب های اجتماعی (19 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع 20 أغسطس 2023م، https://bit.ly/3QSXQmS

(3) Iran unveils Mohajer-10 drone capable of flying for 24 hours, IRNA, Aug 22, 2023, accessed September 5, 2023, https://bit.ly/3sHvHp1.

استعراض الطائرة المُسيرة فنيًّا فوق محطة ديمونا النووية الإسرائيلية.

في سياق متصل، أعلن الرئيس إبراهيم رئيسي بدء تشغيل صاروخين باليستيين بعيدَي المدى، بما في ذلك «الحاج قاسم»، الذي سُمي على اسم قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني، وتفاخر الرئيس بقوله: «كانوا ينظرون إلينا بالأمس القريب باعتبارنا بلدًا مستهلكًا ومحتاجًا، أما اليوم، فيشاهدوننا مُنتجًا في جَعبته الكثير في مجال الصناعات الدفاعية والعسكرية[1]».

ثانيًا- المسيّرات في خدمة الاقتصاد:

تُعد روسيا أكبر مُشترٍ للطائرات المسيرة الإيرانية، بما في ذلك «مهاجر 6»[2]، وتقوم طهران حاليًّا بإنشاء مصانع للطائرات المسيّرة في منطقة ألابوغا الاقتصادية الخاصة في تتارستان في روسيا وفي بيلاروسيا، ولا توجد أي بيانات رسمية من إيران أو من روسيا أو بيلاروسيا حول التعاون الدفاعي المتنامي بين البُلدان المذكورة.

وحسب ما جاء في تقرير لصحيفة «واشنطن بوست»: «استخدم المهندسون لغة مشفرة في المراسلات والوثائق الخاصة بهذا المشروع، إذ كانت الطائرات دون طيار تسمى (قوارب)، وكانت حمولتها تسمى (مصدّات)، وكانت إيران، وهي الدولة التي تقدم المساعدة الفنية سرًّا تحت اسم آيرلندا وبيلاروسيا»، وقد جاء ذلك من خلال قراءة وثائق البرنامج، الذي يحمل اسم الشفرة: «قارب المشروع»[3].

تستهدف طهران وموسكو إنتاج هذا المصنع 6000 طائرة متطورة بحلول عام 2025م، وتستفيد موسكو من خبرة وقوة إيران في السوق السوداء في مجال التقنية، وأيضًا خبرة عناصرها البشرية، التي تفتقر روسيا إليها حاليًّا. كما سيخدم المصنع في بيلاروسيا الاحتياجات العسكرية الروسية، لكنه لن يكون عُرضة لهجمات الطائرات والمسيّرات والصواريخ الأوكرانية، على الأقل من الناحية النظرية، كما ستؤمن منشآت الإنتاج المشتركة مرافق تصنيع الأسلحة الإيرانية من الهجمات الإسرائيلية، وسوف تكسب طهران أيضًا ما تحتاج إليه من العملات الأجنبية، وتتوقع موسكو أيضًا تحسين مستوى الطائرات دون طيار، بما لديها من خبرات مع براعة طهران.

ثالثًا- اهتمام صربي بالمسيّرات الإيرانية:

أرسلت صربيا، وهي المشتري المتحمس الثالث لمنتجات إيران العسكرية والحليف الرئيس لروسيا في أوروبا، وفدًا في أغسطس لمناقشة شراء 20 ألف طائرة دون طيار من طراز «شاهد»، وقد ترأس نائب وزير الخارجية الصربي غوران أليكسيتش المفاوضات في طهران[4]، وحتى الآن لا يوجد تصريحٌ رسمي عن عدد الطائرات المسيرة التي تسعى بلغراد إلى شرائها من إيران، ولا تملك طهران القدرة على إنتاج طائرات دون طيار بهذا العدد الكبير في غضون سنوات، وفي الأغلب يُعد التعاون الدفاعي بين صربيا وإيران خِيارًا قابلًا للتطبيق، لأن كليهما حليفان مقربان إلى روسيا، إذ تعمل بلغراد على تصعيد حدة التوترات مع كوسوفو في سياق الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وجدير بالذكر أن يوغوسلافيا كانت قبل تقسيمها دولة ناشئة منتجة للأسلحة خلال الحرب الباردة، وتطمح صربيا إلى أن تكون وريثًا ليوغوسلافيا. ويشار في هذا المقام إلى أنه بين عامي 2015 و2021م، قفز الإنفاق الدفاعي الصربي بنحو 70%، ويصل إلى 1,4 مليار دولار سنويًّا، وشمل ذلك الحصول على 10 طائرات «ميج 29» و30 دبابة وناقلات أفراد مدرعة ونظام دفاع جوي، وهذه التطلعات قد تخلق فرصة للتعاون مع إيران[5].

(1) Maziar Motamedi, Iran unveils attack drone capable of striking Israel, Al-Jazeera, August 22, 2023, accessed September 5, 2023, https://bit.ly/3PrQaae.

(2) Dalton Bennett and Mary Ilyushina, Inside the Russian effort to build 6,000 attack drones with Iran's help, The Washington Post, August 17, 2023 accessed September 5, 2023, https://wapo.st/44ItmXS.

(3) Ibid.

(4) Serbian delegation travels to Western-sanctioned Iran to order 20,000 Shahed drones, The Geopost, August 10, 2023, accessed September 5, 2023, https://bit.ly/3PtuiLD.

(5) Serbia is on a shopping spree for weapons, The Economist, October 30, 2021, accessed September 5, 2023, https://bit.ly/45Ekowj.

رابعًا- روسيا تُحدّث القوات الجوية.. وتعاون بحري مع كوريا الشمالية:

في ظل روابطها الدفاعية العميقة مع روسيا، تلقت إيران الدفعة الأولى من طائرات «ياك-130/ Yak Mitten 130» الهجومية الخفيفة وطائرات التدريب ذات التصميم الإيطالي[1]، ويعمل حاليًا عدد غير مؤكد من الطائرات (يُحتمل أن تكونا اثنتين) في قاعدة الشهيد بابايي الجوية (TAB-8) في أصفهان، ويشار إلى أن طائرات التدريب تُعد الطائرات المقاتلة الأكثر تقدمًا في سلاح الجو الإيراني القديم.

على الرغم من أن الدفعة الأولى من طياري «Su-35» تلقت تدريبًا في روسيا، تأجّل تسليم 18 طائرة من طراز «Su-35» لفترة غير محددة، وبدلًا من ذلك سوف تستخدم إيران «ياك-13» لتدريب الطيارين المقاتلين مستقبلًا داخل إيران، وبدأ بالفعل استخدام الطائرة الإيطالية «إلينيا إرماتشي إم-346 / Aermacchi M-346» التي تستند في تصميمها على الطائرة الروسية «ياك-130»، وتمتلك الطائرتان خصائص طيران متشابهة ولكن مع قدرات مختلفة بسبب اختلاف المحركات والرادارات، وبعد حدوث الضجة الأولى حول تسليم طائرات «Su-35» في أوائل عام 2023م، بدأ القادة المدنيون والعسكريون الإيرانيون في كبح جماح تفاؤلهم بشأن استمرار الحرب الروسية.

ووقتما تواصل إيران تعميق علاقاتها الدفاعية في مجال النفوذ الروسي، تظل علاقاتها طويلة الأمد مع كوريا الشمالية هي الأكثر أهمية بين جميع الدول، إذ تتعاون كوريا الشمالية وإيران حرفيًا في كل جوانب القوة العسكرية، بما في ذلك الفضاء. وقد ظهر واحد من جوانب هذا التعاون عندما شغلت إيران الطوربيد المُسيّر «ألماس-3» في أغسطس 2023م، الذي له أوجه تشابه خارجية واضحة مع الطوربيد الكوري الشمالي المضاد للسفن «بي تي-97 دبليو»، ويقدر مداها بـ10 أميال بحرية[2]، ويعتقد الخبراء أن الطوربيد الذي تطلقه الغواصات سيعزز قدرات الأسطول الإيراني من الغواصات من طراز «كيلو وغدير»، ولم تنشر طهران كثيرًا من المعلومات حول الغواصة المسيّرة، لكن تقديرات الخبراء تُشير إلى أنها محاولة إيرانية لتطوير غواصة شبَحية مسيّرة، إذ «جرى تركيب نظام مضاد للمسح الإلكتروني في اللغم البحري يتعلق بتعداد السفن، وهذا يعني أنه ليس بالضرورة أن ينفجر اللغم تحت أول سفينة تمر، وبدلًا من ذلك يسمح لعدد معين من السفن بالمرور إلى أن يصل إلى الرقم المطلوب[3]».

خلاصة:

لا تزال الحكومة الإيرانية توجّه قسمًا كبيرًا من مواردها إلى الإنفاق الدفاعي، وتعمل على تعزيز قدراتها العسكرية في الأسلحة كافة، وتهتم بصورة أساسية بالطائرات المُسيّرة التي بات الطلب عليها كبيرًا بعد أن ظهر أثرها في الحرب الأوكرانية، وبالتالي يمكن القول إنه ما بدأ برنامجًا لتعطيل دفاعات المنافسين المجاورين تحت ستار سياسة الإنكار، تَحوّل إلى مصدر دخل حيوي للاقتصاد الإيراني المُثقل بالعقوبات من ناحية، ومصدرًا دبلوماسيًا وإستراتيجيًا من ناحية أخرى. وحتى لو حَصلت طهران على طائرات مقاتلة روسية وصينية في السنوات المقبلة، لن يطغى برنامج طائراتها المُسيّرة على قائمة الأولويات لديها، لكن مع كل هذه الجهود على الجانب الدفاعي تبقى هذه التطورات محدودة التأثير في ظل افتقار الصناعة العسكرية الإيرانية إلى التكنولوجيا المتقدمة، وأن حدود تهاونها مع القوى الخارجية لا تزال مُتأثرة بالعقوبات والضغوط الغربية حتى في ظل انتهاء أجَل مبيعات السلاح لإيران منذ أكتوبر عام 2020م.

---

(1) Iran Gets Yak-130 Jet Trainer, Tasnim News Agency, September 2, 2023, accessed on September 5, 2023, https://bit.ly/45xPyp3.

(2) H I Sutton, Iran's Previously Unreported Submarine-Launched Stand-Off Sea Mine, Covert Shores, August 22, 2023, accessed September 5, 2023, https://bit.ly/3P0D6qQ.

(3) Ibid

■ الحوزة بين تنامي الاحتجاجات الشعائرية وتجدد الجدل حول حجاب المرأة

منذ نشأتها، تحافظ الجماعة الشيعية على شعائر وطقوس باعتبارها جزءًا من هُوية المذهب، وديمومته وبقائه، وكانت تلك الشعائر، وإن لم تستهدف تاريخيًّا الداخل الشيعي بقدر استهداف خصوم الجماعة الشيعية، تنأى بنفسها عن التوظيف السياسي إلى حدٍّ بعيد، وإن وُظّفت ضد خصوم الشيعة في كثيرٍ من الأحيان، بيد أن إحياء عاشوراء في إيران خلال الفترة بين 27 يوليو و05 أغسطس 2023م، أكد وجود أصوات بدأت تتخذ من تلك الطقوس والشعائر أداة رفض واستنكار لسياسة النظام الإيراني، وهو ما يُعد تحولًا كبيرًا في مسار تلك الطقوس، لأنها هذه المرة لا تستهدف نظامًا علمانيًّا مثل نظام الشاه، بل تستهدف حكومة الوليّ الفقيه. يأتي هذا التوجه بينما لا تزال قضية الحجاب مجال جدل كبير، ليس على المستوى الاجتماعي والثقافي فحسب، ولكن على المستوى الفقهي كذلك، الأمر الذي يزيد الجدل بين المكونات/النخب الدينية التي تُسرّب إلى بعضها الإحباط واليأس. وعلى هذا الأساس ستكون قضية الاحتجاجات الشعائرية، وقضية الحجاب هي محور التناول والتحليل في تقرير أغسطس 2023م.

أولًا-هل تتحول الطقوس الدينية إلى احتجاجات؟

هذا سؤال محوري تُفكر فيه النخب الدينية الإيرانية، فوفق بعض التقارير، كانت ذكرى عاشوراء كل عام تُمرَّر على أنها دليل قوة الحكم الديني الشيعي، بيد أنها اختلفت هذا العام وأخذت منحى مضادًا، بل باتت دليلًا على ضعف الحكم الديني وهشاشته، فقد تجمّع مشيعون في مدينة يزد ومدن أخرى بشكل عفويّ مستهدِفين في شعاراتهم نُخَب الحكم الديني، وحوّلوا الرايات الدينية إلى أغانٍ احتجاجية حول معاناة الإيرانيين. ومن تلك الأغاني أو الترانيم التي رددوها: «من أجل مدينة تعاني الخراب، نحن جميعًا رهائن، وللأمهات الحزينات ودموع المهمشين.. نحن نحزن على آلاف الأرواح البريئة ونخجل من هذه النيران المستعرة.. تساقط يا مطر، هُبّي يا عاصفة. لقد أضرموا النار في خيمتنا»[1]. ووقف مدّاح آخر في كرمانشاه، وغنّى عن المسؤولين: «يسرقون ويلتهمون الموارد من الأشخاص المُعدمين»[2]. وألقى مدّاح ثالث خطبة لاذعة ضد الحكومة في دزفول. وقال المنشد إبراهيم نصر اللهي: «يا بلدي، هل تعرفين لماذا أنا حزين؟ همهم الوحيد هو الحجاب. لا يرون الدم والفقر... إنهم يسرقون أموال الجمهور.. الآباء يخجلون والأمهات تعاني، أتمنى أن يروا فقرنا»[3].

تلك الترانيم دالّة على غضب الناس من اهتمام النظام بمسائل فرعية لا تمسّ مشكلات الشعب الحقيقية، وجعلها في المركز دون الهامش، وإعطائها الأولوية.

تاريخيًّا، توجد أحداث مفصلية أسهمت فيها طقوس عاشوراء، مثل إسقاط نظام الشاه حين تحولت إلى احتجاجات عارمة ضد سياساته، وكذلك أسهم المشاركون في مسيرات عاشوراء في عام 2009م ضد تزوير الانتخابات، في إحراج النظام، فكان من البدَهي هذه المرة أن تقلق النخبة الحاكمة من اتساع نطاق الاحتجاجات الشعائرية وشدة لهجتها ضد النظام. ورغم إنكار وزير الإرشاد والثقافة الإيراني أي هجوم في مسيرات عاشوراء على النظام هذا الشهر، فإن الواقع يُشير إلى أن منتقدي النظام لم يعودوا فقط من الحداثيين أو العلمانيين، بل من داخل المتديّنين أنفسهم[4]، وهو ما يُسبب حرجًا وضغطًا كبيرًا على الحكومة، إذ كان من السهل تجاهل المخالفين باعتبارهم علمانيين أو تغريبيين، لكنّ تحوّلت قواعد من المتدينين نحو توظيف الشعائر والطقوس لرفض بعض سياسات النظام، ما يجعل الاتهامات التسقيطية المتعارَف عليها غير مستساغة.

وبموازاة هذه البيئة الشعائرية الناقِدة، خرج صوتٌ منتقِدٌ آخر، إذ أرسل سروش، أحد مثقفي إيران، رسالة علنية إلى المرشد، يدعوه فيها إلى قبول النقد، والاستماع إليه، باعتبار النقد حقًّا من حقوق الشعب، قائلًا له: «تقيمون مئة مجلس لتأييد ولاية الفقيه، أقيموا واحدًا لنقدها وتشخيصها. لديكم مئة مداح ومبجّل في الصحف

(1) nytimes, A Religious Ritual in Iran Becomes a New Form of Protest, Aug. 13, 2023. https://cutt.us/6g5Ae
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.
(4) المرجع السابق.

ومؤسسة الإذاعة والتليفزيون، تحمّلوا ناقدًا واحدًا»[1]، بل دعا المرشد إلى تشجيع النقد: «ليس فقط التحمل، بل شجِّعوا كي يقولوا عيوبكم علنًا، لن تتضرروا. تذوّقوا النقد فهو مفيد». وهنا يلتقي الفريقان، فريق المتدينين، وفريق الحداثيين ذوي الأصول الحوزوية لنقد سياسات النظام.

ثانيًا-الحوزة والتجاذب حول الحجاب:

عادة ما تُتجاذب مسألة الحجاب اجتماعيًا وسياسيًا، لكن يبقى التجاذب الحوزوي، الديني والفقهي، هو أخطرها، لأنه يُدخل المسألة برمتها في باب القطعيات التي لا يجوز أولًا الخلاف حولها، وثانيًا يقتضي الحكم على المخالفين بمحاربة الدين والمذهب، وهو ما ينفيه المخالفون لعقدنة مسألة الحجاب، إذ كلّ ما يسعون إليه هو تخفيف السلطة قيودها، ورفع يديها عن تقنينه وفرضه وترك الحرية للناس في تقرير لبسه وخلعه باعتباره من الفرائض والواجبات العديدة التي لا تتدخل السلطة في إلزامها العامة وفقًا للتصور القانوني، بل والرؤية التقليدية الفقهية.

ومع ذلك ظهرت تقارير في الآونة الأخيرة تُشير إلى سعي الدولة إلى فرض قيود إدارية وهُوياتية على الفتيات غير المحجبات تحت سن 18 عامًا، مثل المنع من السفر والعمل والدراسة[2]، ورغم أنّ هذا مُخالف للدستور الذي يقضي بمساواة الإيرانيين دستوريًا وقانونيًا، فإنه أيضًا قفز على المشكلات الحقيقية للمجتمع، وأدخل الناس في اشتباك ديني وهُوياتيّ يُقسم الإيرانيين إلى فريقين، فريق مع فرضية وتقنين الحجاب، وفريق مع حرية خلعه ولبسه. وقد صرح أحد المسؤولين بأنّ تلك العقوبات كافية ولن تتضمن سجن الفتاة دون 18 عامًا، وجاء ذلك ردًا على ما أُثير عن تنبيه الفتاة عدة مرات، ثم في المرة الرابعة تسليمها إلى القوات الأمنية وفقًا للائحة الحجاب والعفاف. وقد نُشرت تقارير صحفية تفيد بأنّ الاقتصاد هو المسيطر على نص مشروع هذا القرار، وأن العامل الرادع هو الخشية من تعرض المكانة الاقتصادية للخطر: «فكلما كنتم أثرياء بشكل أكبر، فستكونون أحرارًا في قضية الحجاب استنادًا إلى هذه اللائحة، ولكن ستُضطرون إلى قبول حدود الحجاب الحكومي إذا كنتم من الطبقة المتوسطة أو الدنيا في المجتمع[3]».

وفي الوقت الذي يرى المجتمع أن اهتمام الحكومة بمسألة الحجاب والعفة وتقنين اللوائح بهذا الصدد هو قلب للأولويات وتجاهل للمشكلات الحقيقية اليومية، ترى النخبة الدينية عكس ذلك، فالمرجع الديني **آية الله السبحاني**، في لقائه مع الرئيس رئيسي، يُثني عليه ويمدحه لأنه يولي عناية خاصة بموضوع الحجاب والعفة، في حين أثنى رئيسي على المرجع السبحاني قائلًا: «كان جهد الحكومة في العامين الماضيين دائمًا هو الاهتمام بهواجس العلماء والمراجع[4]». وهنا يُطرح سؤال بخصوص أولوية حل مشكلة الحجاب أم مشكلة المعيشة، إذ إن الحكومة تُضخِّم مسألة الحجاب، وتعمل على حلها عبر إصدار لوائح وقوانين، وتحفز المؤسسات الدينية والأمنية على التعامل مع المسألة باعتبارها تهديدًا للدولة ومبادئ الثورة الإسلامية، في حين تتجاهل مشكلة المعيشة لدى المواطنين.

خلاصة:

تبدو الشعائر الحسينية من أهم ممارسات الجماعة الشيعية، وقد وُظّفت من النخب الدينية الإيرانية منذ عام 1979م لتعزيز الشرعية، وترسيخ ولاية الفقيه، بيد أنّ الشعائر مع مرور الوقت، ومع منع النظام المظاهرات والتجمعات وقلقه منها، تحولت إلى مجال تنفيس واحتجاج ضد سياسة النظام نفسه، مما استدعى قلق النظام، خشية أن تصبح مآلات الشعائر موجهة ضده، وفقدانه السيطرة على توظيفها وتوجيهها. على جانب آخر فإنّ فقهاء الحوزة، سيّما ذلك الخط المحسوب على ولاية الفقيه، ارتأوا أنّ عناية الرئيس رئيسي وحكومته بمسألة الحجاب لافتة وملمح من إنجازات الحكومة، في حين تغاضوا عن مشكلات الناس المعيشية التي هي لصيقة الصلة بمقاصد الدين، كما يرى خصومهم.

---

(1) «ندای آزادی» على تليغرام، تا سیلی روزگار در نرسیده حلوای نقد رایگان را نوش جان کنید؛ نامه مشفقانه دکتر سروش به رهبر، 31 يوليو 2023م (تاريخ اطلاع: 29 أغسطس 2023م). https://cutt.us/Nw9xT

(2) صحيفة اعتماد، عجايب محروم‌سازي دختران، 25 أغسطس 2023م، (تاريخ اطلاع: 26 أغسطس 2023م)، https://cutt.us/JBrNL

(3) راديو فردا، لايحه «عفاف وحجاب»، «بی‌حجابان» زير 18 سال به محروميت از كذرنامه، اشتغال و تحصيل تهديد شدند، 13 أغسطس 2023م (تاريخ اطلاع: 26 أغسطس 2023م). https://2u.pw/rNb9Raf

(4) وكالة ايلنا، رئيسی در ديدار با آيت‌الله سبحانی: تلاش دولت در دو سال گذشته اهتمام به دغدغه‌های علما و مراجع بوده است، 21 أغسطس 2023م (تاريخ اطلاع: 30 أغسطس 2023م)، https://bit.ly/44j8TbW

التفاعلات الإيرانية العربية

تعتبر إيران الدائرة العربية ضمن أولوياتها الخارجية وقد شهدت تفاعلات إيران مع بعض دول العالم العربي تطورات مهمة، لعل من أبرز هذه التفاعلات كانت على صعيد العلاقة مع المملكة العربية السعودية على خلفية زيارة وزير الخارجية الإيراني أمير حسين عبداللهيان للمملكة، وكذلك علاقة إيران بكل بدول الخليج وتحديدًا السعودية والإمارات، وهو ما سوف يتم تناوله على النحو الآتي:

- زيارة عبد اللهيان إلى السعودية والعلاقات الخليجية-الإيرانية ما بعد دعوة «بريكس»
- توترات شرق الفرات واحتجاجات داخلية قد تؤثر على نفوذ إيران في سوريا

■ زيارة عبد اللهيان إلى السعودية والعلاقات الخليجية-الإيرانية ما بعد دعوة «بريكس»

شهِدَ شهر أغسطس 2023م خطوة إلى الأمام في العلاقات السعودية-الإيرانية، في أعقاب زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى الرياض، ومقابلة نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان، ثمّ لقائه سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في خطوة اعتُبِرت أنّها استيضاح لمواقف كلا الطرفين لتفعيل اتفاق بكين. واتّضح ذلك من ردود وتصريحات الوزير الإيراني، التي أعقبت الزيارة، ووصفها البعض بأنّها بداية المرحلة التنفيذية للمصالحة. وقد اكتسبت أحداث شهر أغسطس أهمية في كونها دشّنت فعليًّا عملية اختبار مبدئية لمدى قُدرة العلاقات الخليجية-الإيرانية على تجاوُز العقبات المتوقَّعة، فبعد التأزُّم في مسألة حقل الدُرَّة، أتت الزيارة إلى المملكة لمحاولة جعل الحوار هو سبيل حل الخلافات وبناء تفاهمات كبرى تحقِّق أهداف الاتفاق بعيدة المدى. وستُناقش تفاعلات هذه العلاقة في ظل الزيارة المُشار إليها، وفي ظل الدعوة إلى انضمام المملكة وإيران ودولة الإمارات إلى مجموعة «بريكس»، إذ تشير عضوية الأطراف المذكورة في هذا التكتُّل إلى سابقة مثيرة للتساؤلات.

أولًا-زيارة عبد اللهيان خطوة على مسار تطبيع العلاقات:

أكَّد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، خلال المؤتمر الصحفي، الذي جمعه بنظيره الإيراني في 17 أغسطس 2023م، أهمِّية الاتفاق بين المملكة السعودية وإيران، باعتباره مرجعًا لتعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين، وتأمين بيئة أمنية خالية من التدخُّل في شؤون الدول، والحد من التهديدات الأمنية الإقليمية. وكانت الزيارة مناسبة نقَلَ فيها وزير الخارجية السعودي رغبة المملكة في تعزيز الثقة المتبادلة، وتوسيع نطاق التعاون مع إيران، لا سيّما في المجال الأمني، مثمِّنًا قرار إيران دعم ترشُّح المملكة لاستضافة «إكسبو 2030»[1]. وعلى الرغم من أنَّ الوزير الإيراني لم يُشِر صراحةً إلى الاتفاق، ظلَّت تصريحاته مُتمحورة حول التعاون، ومواصلة العمل على تطوير العلاقات، إذ قال: «إنَّ اتفاقًا بين البلدين جرى للعمل على الاتفاقيات الأساسية، التي تمهِّد لتوسيع وتعزيز التعاون، ووضْع ذلك في جداول الأعمال، إضافةً إلى وجود اتفاق بتسمية لجان فنِّية وتخصُّصية متنوِّعة مشتركة، يكون على رأسها وزيرا خارجية البلدين». وأشار عبد اللهيان إلى أنَّ العَلاقات مع الرياض تسير في الاتّجاه الصحيح، وأنَّ الرياض وطهران بإمكانهما العمل على حلّ الموضوعات الإقليمية العالِقة، مضيفًا أنَّ طهران تتّخِذ خطوات صحيحة لتعزيز العَلاقات مع دول الجوار بما فيها السعودية، وأنَّ الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قبِلَ دعوة زيارة المملكة، وسيلبِّيها في الوقت المناسب. كما بحث سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود مع وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، في اجتماع مطوَّل، الفُرَص المستقبلية للتعاون بين البلدين، ويشير ذلك إلى أنَّ مسار التفاهم هو الناظم للعلاقة خلال هذه المرحلة، وأنَّ البلدين حريصان على مواصلة مسار الدبلوماسية والتعاون[2].

ثانيًا-الاقتصاد والأمن ركيزتان لتطوير العلاقات بين السعودية وإيران:

تركِّز السعودية على الأمن للتنمية، فيما تنشغل طهران بالاقتصاد والنظر إلى الفوائد السريعة من الاتفاق بين البلدين. من هذا المُنطلَق، تعرَّض عديد من وسائل الإعلام الإيرانية لشرح مستقبل تطوُّر العلاقات، وكان الاقتصاد هو الحاضر في تلك التحليلات، إذ أشار الباحث في سياسة وأمن الخليج العربي كامران كرمي، في تحليله لصحيفة «دنياي اقتصاد»، إلى أنَّه «من المتوقَّع في ظل الوضع الحالي، مع وصول إحياء العلاقات بين إيران والسعودية إلى مرحلة الزيارات الثنائية لكبار مسؤولي البلدين، وإعادة افتتاح السفارات

(1) واس، المملكة وإيران تتطلَّعان إلى تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، 17 أغسطس 2023م، تاريخ الاطلاع 05 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/3Z84W9o

(2) «الجزيرة»، ولي العهد السعودي يبحث مع عبد اللهيان في جدة تعزيز العلاقات بين البلدين، 18 أغسطس 2023م، تاريخ الاطلاع 5 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/45BO7pK

والقنصليات، واستئناف نشاطها الرسمي، تفعيل مستويات أخرى من العلاقات، خصوصًا الجانب الاقتصادي، وتوفير مجال لتحرُّكات رجال الأعمال والتُجّار، واستئناف الرحلات الجوِّية، ونشاط الموانئ، وغيرها». كما أشار كرمي إلى «إمكانية تشكيل منتديات اقتصادية، والأهمّ من ذلك -من وجهة نظره- أنَّ إنشاء لجنة مشتركة للعلاقات الثنائية يُسرِّع وتيرة العلاقات بين إيران والسعودية، وأنَّ نشهد في الجانب الاقتصادي زيادة في مستوى التجارة الحالية، الذي يبلغ 16 مليون دولار».

لذلك، كما يؤكِّد بعض الخبراء السعوديين، فإنَّ القيمة المُضافة للعلاقات الإيرانية-السعودية في المرحلة الحالية، مقارنةً بالمراحل السابقة، بصرف النظر عن القضايا والمشكلات السياسية والأمنية، هي المتغيِّر الاقتصادي، ويجب وفقًا لنمو الناتج المحلِّي الإجمالي بالسعودية وبرنامج رؤية 2030، أن يجري السعي فيها إلى الحصول على فُرَص أكثر ملاءمة، ضمانًا للاتفاقية وجعلها أكثر تأثيرًا». ولم يغب عن ذهن الخبراء مدى تأثير العقوبات في الحد من أيّ استثمارات على المدى القريب، لكنَّه أشار إلى أنَّ العقوبات المفروضة على إيران لن تبقى للأبد، إذ توجد دائمًا احتمالات وإمكانيات في إطار القوانين الدولية».[1]

وفي لقاء مطوَّل مع السفير الإيراني المُعيَّن لدى المملكة علي رضا عنايتي، دار معظم حديثه حول التأثيرات والتوقُّعات الاقتصادية من الاتفاق، إذ أوضح أنَّه سيعمل على المباشرة بالتنسيق لعقد لجنة مشتركة بين إيران والسعودية، تتولَّى وزارة النفط مسؤولية رئاسة اللجنة من الجانب الإيراني. وأشار إلى أنَّ العلاقات بين إيران والسعودية شهِدَت أجواءً متقدِّمة، بعد توتُّر العلاقات، وأنَّ اللجنة المشتركة بين إيران والسعودية كانت من أنجح اللجان المشتركة بين إيران وجيرانها في تلك السنوات. وأعرب عن أمله في أن يُستخدَم المسار، الذي فُتِح للعلاقات بين إيران والسعودية، في ازدهار المنطقة والاقتصاد والتجارة والتنمية في المنطقة[2].

ثالثًا-عضوية مشتركة في «بريكس» قد تعزِّز التعاون بين الخليج وإيران:

دعت مجموعة دول «بريكس» BRICS، في 24 أغسطس 2023م، ست دول للانضمام إليها، بما في ذلك ثلاث دول في منطقة الخليج: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وإيران، إضافةً إلى جمهورية مصر العربية، والأرجنتين، وإثيوبيا. وقد وصف الرئيس الصيني شي جين بينغ هذا الحدث بـ«التاريخي»، مضيفًا أنَّ «التوسُّع يُعَدُّ أيضًا نقطة انطلاق جديدة للتعاون بالنسبة لـ«بريكس»، إذ سيمنح آلية تعاون «بريكس» قوَّةً جديدة، وسيعزِّز الاتجاه نحو السلام والتنمية في العالم».[3] وبالنظر الى فترة التفاهمات الحالية بين دول الخليج وإيران، في أعقاب توقيع اتفاقية عودة العلاقات بينها وبين المملكة، يبرُز تفاؤل حول مدى تأثير وجود إيران إلى جانب كلٍّ من المملكة والإمارات في هذه المنظَّمة، في حال الانضمام، في العلاقات بين الجانبين.

رُبَما من المبكِّر قياس حجم التأثير، في ظل التشابكات الدولية، لكن من المتوقَّع أن تسعى دول مجموعة «بريكس» إلى الاستفادة من وجود هذه الدول، في مدّ التأثير السياسي، وتعزيز الفُرَص الاقتصادية لدول المجموعة، دون السماح لأيّ تنافُس سلبي في المنطقة بأن يوثِّر في خطط المجموعة وطموحاتها، وهذا قد يكون عاملًا داعمًا لمسار تعزيز العلاقات بين دول الخليج وإيران.

لكن توجد تناقضات قد تحدّ من أهمِّية وجود الطرفين ضمن هذا التكتُّل العالمي. فبالنسبة لإيران، يمثِّل الانضمام إلى المجموعة تأثيرًا سياسيًّا في تعزيز إيران علاقاتها مع الدول المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تدعم إيران التعدُّدية وتحدِّي القواعد القائمة في النظام الدولي، لذا تجد في هذه المجموعة وسيلة للتحوُّط ضد الضغوط الغربية، وفي ظل الأوضاع الحالية من العقوبات المفروضة على إيران، ستكون استفادتها محدودة اقتصاديًّا.

---

(1) صحيفة «دنياي اقتصاد»، محمد بن سلمان يستضيف أمير عبد اللهيان، 18 أغسطس 2023م، تاريخ الاطلاع 05 سبتمبر 2023م، https://tinyurl.com/2p9e3psy

(2) صحيفة «دنياي اقتصاد»، مهمة السيد السفير: مقابلة مع أول مبعوث دبلوماسي لإيران في السعودية بعد 8 سنوات، 18 أغسطس 2023م، تاريخ الاطلاع 05 سبتمبر 2023م، https://tinyurl.com/22r28v34

(3) «الجزيرة»، قمة بريكس تختتم أعمالها في جوهانسبرغ بدعوة 6 دول لعضويتها، 24 أغسطس 2023م، تاريخ الاطلاع 06 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/45EmEDP

بالنسبة للمملكة، يمثِّل انضمامها مطلبًا لمجموعة «بريكس» لعدَّة أسباب، لعلَّ من أبرزها العلاقات التجارية القوية مع كلٍّ من الصين والهند، والعلاقات القوية في مجال الطاقة مع روسيا، ومن صالح دول المجموعة والمملكة، على حدٍّ سواء، الحفاظ على هذه العلاقات القوية وتطويرها، كما أنَّ المملكة ودولة الإمارات تتوفَّر لديهما القُدرة المالية للإسهام في تعزيز قُدرة بنك التنمية، الذي أنشأته المجموعة، لمساعدة مزيد من الدول، وبالتالي زيادة تأثير وجاذبية مجموعة البريكس وصعودها التنافسي مع المنظَّمات الدولية الشبيهة، كما يحقِّق لدول الخليج العوائد المالية، والقُدرة على التأثير في سياسات الدول ذات العضوية.

خلاصة:

يمكن القول إنَّ كلا الطرفين الخليجي والإيراني، يريان أنَّ المصلحة في المُضي قُدُمًا لخفض التصعيد وتطبيع العلاقات بشكل أكبر، كلٌّ بحسب تطلُّعه إلى النتائج المرغوبة. والمؤشِّرات تفيد بأنَّه من المُرجَّح أن يُحافَظ على هذا المسار في المستقبل القريب على الأقلّ، إذا جرى التنبُّه إلى الأطراف الساعية إلى إفشاله. وتبدو نقطة الضعف الإيرانية الواضحة في المعادلة الإقليمية هي الاقتصاد، خصوصًا في ظل الوجود بجانب اقتصادات مزدهرة في دول الخليج وخطَط تنمية متسارعة، مقابل وضع اقتصادي متداعٍ في الداخل الإيراني وغياب لبرامج التنمية، الأمر الذي يضع القيادة الإيرانية تحت ضغوط لتحسين الوضع الاقتصادي باعتباره أولوية في العلاقات مع دول الخليج، خصوصًا المملكة. وهذا الواقع يمنح دول الخليج ورقة مهمَّة في معادلة العلاقات مع طهران، إذ يصبح الانفتاح الاقتصادي مشروطًا بمرونة إيرانية في الملفات الأمنية، التي تأذَّت بسببها دول الخليج والمنطقة، لكي يصل الطرفان إلى تحقيق مستهدفات الاتفاق، الذي عُقِد في بكين، وإعادة رسْم العلاقات على أُسُس متينة غير قابلة للنكوص، عندها قد يكون للانضمام إلى منظَّمات مشتركة بين الجانبين، مثل مجموعة «بريكس» ومنظَّمة شنغهاي، تأثيرٌ إيجابي في دفْع العلاقات للخروج إلى دائرة التعاون والمكاسب المتبادلة، وفق قاعدة الأمن مقابل الاقتصاد.

■ توتُّرات شرق الفرات واحتجاجات داخلية قد تؤثِّر على نفوذ إيران في سوريا

شهِدَت سوريا خلال شهر أغسطس 2023م تطوُّراتٍ داخليةً وخارجيةً مهمَّة وثيقة الصلة بنفوذ إيران على هذه الساحة، لعلَّ أبرزها على الصعيد الداخلي التوتُّرات، التي شهدتها المناطق الشرقية والجنوبية، التي كانت لها أبعاد أمنية واجتماعية، فضلًا عن تصفية حسابات بين القوى المتصارعة في سوريا، إضافةً إلى موجة جديدة من الاحتجاجات ضد النظام السوري في مناطق خاضعة له، وأخرى خاضعة للمعارضة. أمّا على الصعيد الخارجي، فقد اتَّخذ التنسيق بين روسيا وإيران في سوريا منحىً تصاعديًّا، خصوصًا في مجال تبادُل الخبرات والتعاون العسكري. سيحاول هذا التقرير تحليل أبعاد هذه التحوُّلات الداخلية والخارجية، وعلاقة إيران بها ومدى تأثيراتها في نفوذ طهران في سوريا.

أولًا-التوتُّرات في شرق سوريا:

شهِدَت منطقة شرق سوريا توتُّرات، إثر اندلاع اشتباكات في بِضع قُرى في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور، بعد عزْل قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، قائد مجلس دير الزور العسكري أحمد الخبيل، التابع لها، موجِّهًة إليه عددًا من الاتّهامات المتفاوتة. وهو الأمر، الذي دفع مقاتلين محلِّيين موالين له إلى شنّ هجمات ضدّ هذه القوات، وسرعان ما تطوَّرت المواجهة إلى اشتباكات واسعة النطاق، انضمَّت إليها العشائر العربية.

الإشكالية أنّه توجد أطراف متعدِّدة ومرجعيات مختلفة تتعارض مصالحها في هذه المنطقة، إذ يقطُن في الضفَّة الشرقية من نهر الفرات، إلى جانب «قسد»، غالبية عشائرية عربية، في حين تسيطر قوات الحكومة السورية على الضفة الغربية من النهر، وتتلاعب الأطراف وتوظِّف هذه التركيبة العِرقية المتداخِلة. بالإضافة إلى ذلك، توجد قوات دولية في هذه المنطقة، أبرزها القوات الأمريكية في قاعدة بـ«حقل العمر» النفطي، كذلك في «حقل كونيكو» للغاز، كما أنَّ تركيا وروسيا لا تغيبان أيضًا عن هذه المنطقة، في ظل موقفهما المُعادي

لـ«قسد»، باعتبارها من وجهة نظر روسيا أداة للنفوذ الأمريكي في المنطقة، ومن وجهة نظر تركيا مصدرًا لتهديد الأمن القومي والحدود التركية مع سوريا. كذلك، لا يزال لبعض التنظيمات الجهادية وجود يظهر بين فترة وأخرى في عمليات استهداف واغتيالات داخلية، وهو الأمر الذي يوفِّر بيئة مواتية للصراع وتصفية الحسابات.

تقِف خلف الأحداث عوامل متعِّددة، فمن جهة تتّهم «قسد» كلًّا من الحكومة السورية وإيران وتركيا بإشعال الأوضاع وتحريك الاضطرابات في دير الزور وشرق سوريا عمومًا، في المقابل، يعتبر أهالي المنطقة أنَّ الحراك هو رد فعل على تعدِّيات «قسد»، ومحاولتهم إقصاء العنصر العربي وفرْض التجنيد الإجباري، فضلًا عن مسؤوليتهم عن تردّي أوضاع السُّكّان المعيشية، وهو ما يعني أنَّ أسبابًا داخلية تقِف خلف التوتُّر.

ومن جهة أخرى، نجد مَن يربط انفجار الوضع في شرق سوريا بالصراع بين القوى الخارجية، لا سيّما بين الولايات المتحدة وروسيا، إذ تعمل كلتاهما على إضعاف تأثير الأخرى في هذه الساحة، فهذه الاشتباكات جاءت مسبوقة بحديث مكثَّف عن حشود عسكرية أمريكية مثيرة للجدل في العراق وصوب سوريا، وعلى الحدود بين الدولتين، تهدف إلى قطع الطريق على إيران ومليشياتها وإغلاق تلك الحدود أمامها. وجاءت أيضًا بعد استهداف روسيا بمقاتلاتها العسكرية مواقع وثكنات عسكرية تابعة لـ«قسد»، ما يعني أنَّ التنافس بين الجانبين يشتَدّ على خلفية الصراع متعدِّد الأبعاد بعد الصراع في أوكرانيا.

يخدم القتال الجاري مصالح دمشق وطهران، إذ يوفِّر فرصة للنظام السوري إلى لفت الانتباه بعيدًا عن الاحتجاجات، التي تشهدها السويداء ومناطق سيطرة المعارضة في درعا وإدلب، ومناطق أخرى من سوريا، كما أنَّها توفِّر فرصة لطهران أيضًا لإحباط خطّط التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في تلك المنطقة، والضغط على القوات الأمريكية ومحاولتها قطْع طريق طهران–بيروت، إذ إنَّ هذه التوتُّرات تُضعِف حلفاء الولايات المتحدة، وتزرع الفتن بين العرب والأكراد في شرق سوريا، الأمر الذي سيُربِك وحدة القوى المعارضة لـ«المحور الإيراني»، ويدفعها إلى الانقسام، وبالتالي تعقيد حسابات واشنطن على الحدود السورية–العراقية.

ثانيًا-فصل جديد من التعاون الإيراني-الروسي في سوريا:

في ظل تشابُك مصالح روسيا وسوريا، ومواجهتهما النفوذ الأمريكي على هذه الساحة، اتّخذ التنسيق بين إيران وروسيا في المنطقة منحنىً تصاعديًّا، خصوصًا في مجال تبادُل الخبرات العسكرية، والاستعانة بالطائرات المسيَّرة الإيرانية في مختلف الجبهات، التي تنخرط فيها موسكو. فبعد جدل الاستعانة الروسية بطائرات إيران على الجبهة الأوكرانية، يبدو أنَّ موسكو تتّخِذ نهجًا مماثلًا على الجبهة السورية، بدخولها إطار التعاون والتنسيق مع إيران في مجال الطائرات المسيَّرة على هذه الساحة، إذ ذكر عديدٌ من التقارير أنَّ إيران بدأت تزويد القوات الروسية العاملة في سوريا بأنواع مختلفة من الطائرات المسيَّرة، من بينها طائرات «قاصف 1» الهجومية و«أبابيل 3» متعدِّدة المهام[1]. وجرت عملية التزويد من الأراضي العراقية إلى سوريا، عبر الشاحنات التجارية، التي تستخدمها المليشيات الإيرانية لنقل شحنات الأسلحة المتطوِّرة والذخيرة. ومن المتوقَّع أن يكون مطار تدمُر العسكري، الذي تتمركز فيه المليشيات الإيرانية والقوات الروسية، منطقة تجميع وتجربة هذه الطائرات، كذلك منطقة مخصَّصة لتدريب ضباط وكوادر القوات الروسية العاملة في سوريا، من جانب ضباط من الحرس الثوري الإيراني.

ثالثًا-زيارة عبد اللهيان واحتجاجات شعبية مؤثِّرة في نفوذ إيران:

وصل وزير الخارجية الإيراني حسين عبد اللهيان إلى دمشق، في 31 أغسطس 2023م. وعلى الرغم من أنَّ الزيارة بحسب عبد اللهيان جاءت في إطار تعزيز السياسة الإقليمية وسياسة الجوار للحكومة الإيرانية، ولأجل الإسراع في تنفيذ الاتفاقيات المُبرَمة خلال زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي مطلع مايو 2023م مع الرئيس السوري بشار الأسد[2]، فإنَّ مجيئها بعد تفاقُم التوتُّرات في شرق سوريا، وتزامنها مع موجة الاحتجاجات الشعبية، التي شهدتها سوريا في مناطق سيطرة النظام والمناطق التي تسيطر

(1) Ashka Jhaveri, Annika Ganzeveld, Amin Soltani, and Nicholas Carl, Iran Update, September 1, 2023. Sep 01, 2023, Access: Sep 04, 2023. https://bit.ly/3r3GCsv.

(2) عصر إيران, امير عبداللهيان به نظاميان آمريكايى: به خانه برگرديد، (08 شهريور 1404هـ.ش)، تاريخ الإطلاع: 04 سبتمبر 2023م. https://bit.ly/48336e0.

عليها المعارضة، تبدو لها دلالات مهمَّة، خصوصًا أنَّ عوامل الغضب لا ترتبط بسوء الإدارة والفساد الداخلي، الذي ترعاه الدولة فحسب، وتسبَّب في تردّي الأوضاع، لكن أيضًا بدور إيران وتغلغُلها داخل سوريا، وإسهامها الفعّال في ما وصلت إليه الأمور من مأزقٍ غير مسبوق.

خلاصة:

في الأخير، يمكن القول إنَّ التوتُّرات، التي تشهدها سوريا، سواء الاقتتال في شرق الفرات أو الاحتجاجات الشعبية، قد تعيد الأمور إلى المربّع الأول من عُمر الأزمة السورية، في ظل غياب سياق لحلّ جذري شامل للمسألة، وهو ما يُدخِل البلاد في موجة جديدة من الاقتتال الأهلي، وهذا بدوره يتيح دورًا أوسع للقوى الخارجية، التي يبدو أنَّها لا تزال غير متّفِقة بشأن تسوية متوازنة للأزمة السورية، وأنَّها تخوض معركة صفرية في هذه الساحة. رُبّما حالة التنافس، التي ظهرت شرق الفرات، والتعاون الإيراني-الروسي في ما يتعلَّق بالطائرات المسيَّرة في سوريا، قد يكون حلقة جديدة من حلقات الصراع والتنافس على هذه الساحة، التي يبدو أنَّها أكثر اقترابًا من الاشتعال، مقارنةً بغيرها من الساحات الأخرى.

أخبار رصانة

توقيع معهد رصانة مذكرة تفاهم مع مؤسسة «فيفيكاناندا الدولية VIF».

استضافة معهد رصانة وفدًا من معهد «الدراسات الاستشراقية» التابع للأكاديمية الروسية للعلوم برئاسة رئيس المعهد فيتالي نعومكين.

صدور كتاب «الفقهاء والحاكمية في إيران».

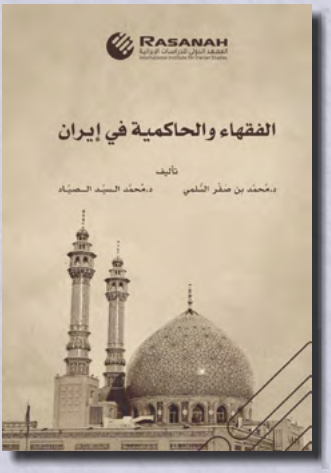

علاقات إيران بالقوى الإقليمية والدولية

كان اتفاق تبادل الأسرى مؤثّرًا على مسار العلاقات الأمريكية إلى حد ما، إذ أنه حرك مياه الدبلوماسية الراكدة، وهدَّأ من التوترات حول الملف النووي الإيراني، لكن على عكس ذلك فشلت المفاوضات بين إيران والاتحاد الأوروبي حول الإفراج عن الدبلوماسي السويدي الذي يعمل في الاتحاد الأوروبي والمحتجز لدى إيران، حول هذه التطورات على صعيد تباينات العلاقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سيناقش التقرير الملفين الآتيين:

- تأثير صفقة تبادل السجناء على مسار العلاقات الأمريكية-الإيرانية
- ضغوط إيران على الاتحاد الأوروبي للإفراج عن حميد نوري

■ تأثير صفقة تبادل السجناء على مسار العلاقات الأمريكية-الإيرانية

حقَّقت الولايات المتحدة وإيران تقدُّمًا على مسار الدبلوماسية، لكن هذه المرَّة من خلال صفقة لتبادل المحتجزين، والإفراج عن بعض أموال إيران المجمَّدة في الخارج. وعلى الرغم من اعتقاد البعض أنَّ هذه الصفقة ما كانت لترى النور لولا وجود تفاهمات ضمنية تشمل الملف النووي وسلوك إيران العدائي وعلاقتها بروسيا، وهو ما قد يمهِّد الطريق لتفاهمات أوسع، فإن الحقيقة أنَّ هذه الصفقة لا تُعَدُّ استثنائية في تاريخ العلاقات، فقد سبَقتها صفقات مماثلة. لهذا، وعلى الرغم من التهدئة، التي صاحبتها، فإنَّه لا يُعوَّل عليها كبادرة لإحداث اختراق واسع في علاقات واشنطن وطهران، إذ في غياب الثقة وتعارُض المصالح لم يلتزم الجانبان عديدًا من الصفقات والاتفاقيات. يحاول تقرير شهر أغسطس 2023م، أن يلقي الضوء على أهمّ التطوُّرات في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، وتداعياتها من خلال هذا المتغيِّر الجديد.

أولًا-ملامح اتفاق تبادُل السجناء:

بعد مفاوضات طويلة في قطر وعُمان، توصَّلت طهران وواشنطن إلى اتفاق لتبادل السجناء، بموجبه سوف تفرج إيران عن خمسة سجناء يحملون جنسية أمريكية-إيرانية مزدوجة، مقابل الإفراج عن أربعة محتجزين إيرانيين في السجون الأمريكية، بالإضافة إلى موافقة الولايات المتحدة على الإفراج عن ستة مليارات من أموال إيران المجمَّدة لدى كوريا الجنوبية ستُحوَّل إلى حسابات في قطر. ووفقًا للاتفاق، يحقّ لطهران الوصول إلى هذه الأموال، ويمكن استغلالها فقط للأغراض الإنسانية، إذ لا تتعارض أوجه الإنفاق مع العقوبات الأمريكية[1].

أثار الاتفاق ردود فعل متباينة في واشنطن وطهران، فالحكومة الإيرانية روَّجت الاتفاق على أنَّه: **أولًا** انتصار لم تقدِّم فيه إيران أيّ تنازلات، **وثانيًا** أنَّه سيُسهِم في تعزيز الإنتاج المحلِّي، بالإضافة إلى ذلك وُظِّف الاتفاق في إطار التنافس الحزبي قبل الانتخابات البرلمانية في مارس 2024م. اعتبرت حكومة رئيسي الاتفاق إنجازًا دبلوماسيًّا أخفقت حكومة روحاني «الإصلاحية» في الوصول إلى مثله، فيما يعتبره «الإصلاحيون» اتفاقًا تأخَّر وجاء على حساب مصالح الشعب الإيراني وأوضاعه المعيشية. أمّا في الولايات المتحدة، فالاتفاق رُبّما كان بديلًا أقلّ كُلفة من إحياء الاتفاق النووي، في ظل المخاوف من التأثيرات الداخلية لإحياء هذا الاتفاق في شعبية بايدن، مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2024م، لكن لم يمنع ذلك إدارة بايدن من مواجهة انتقادات ولوم شديد، بسبب الصفقة، باعتبارها بمثابة تنازُل غير مُبرَّر، ومُكتسَب قد يحفِّز إيران على توظيف ورقة المحتجزين للحصول على مكاسب تعزِّز بها أنشطتها العدائية.

ثانيًا-تفاهمات نووية ضمنية:

نجد اتّجاهًا يرى أنَّ صفقة تبادُل السجناء شمِلَت تفاهمات أوسع، إذ من الواضح أنَّ الولايات المتحدة ومعها الدول الأوروبية الشريكة في الاتفاق، تغاضت بالتزامن مع هذه الصفقة عن تصعيد تهديداتها، باللجوء إلى مجلس الأمن والاستعادة التلقائية للعقوبات، وخفَّفت حدَّة انتقاداتها بشأن دور إيران في حرب أوكرانيا، وتراجعت عن دعم المعارضة في الداخل. وبحسب أستاذ العلاقات الخارجية عبد الرضا فرجي، في حواره مع موقع «انتخاب»، فإنَّ الولايات المتحدة أيضًا قد تتوقَّف عن فرْض العقوبات على الأفراد إلى حدٍّ ما، وسوف تقلِّل من الصعوبات أمام مبيعات النفط. وهو ما ظهرت مؤشِّراته خلال المرحلة الراهنة، إذ تُشير وكالة «تسنيم» في تقرير إلى أنَّه من المتوقَّع أن تصِل صادرات النفط إلى 3,5 مليون برميل يوميًّا في سبتمبر 2023م، وهو معدل قريب ممّا وصلت إليه صادرات إيران النفطية في 2018م، قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي. وهذا لم يكُن ليحدث لولا غضّ الطرف الأمريكي عن العقوبات المفروضة على مبيعات النفط الإيراني،

(1) وكالة تسنيم، خبرنگار تسنيم كسب اطلاع كرد كه فرآيند اجراى توافق ايران و آمريكا براى تبادل زندانيان و همچنين آزادسازى تمام پولهاى بلوكه شده ايران در كره جنوبى آغاز شده است. (19 مرداد 1402 هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 04 سبتمبر 2023م، https://cutt.us/424K6

في ظل الرغبة في السيطرة على أسعار النفط، بعد الحرب الروسية على أوكرانيا[1].

وفي المقابل، يبدو أنَّ إيران أعادت النظر في سياسة التصعيد النووي، التي كانت تتبعها خلال السنوات الماضية. فبالتزامن مع المفاوضات الجارية، ظهرت مؤشِّرات إلى ذلك التوجُّه، كان أبرزها إبداء إيران مزيد من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرِّية، كما أبطأت طهران بشكلٍ كبيروتيرة تجميعها اليورانيوم المخصَّب بدرجة تقترب من درجة صنع الأسلحة، وخفَّفت بعض مخزونها. كما يُقال إنَّ إيران وصلت إلى تفاهمات مع واشنطن لمراجعة تعاونها العسكري مع روسيا، بما في ذلك دورها إلى جانب موسكو في الحرب على أوكرانيا، فضلًا عن وقْف التعاون العسكري الأوسع، وهي خطوات، بحسب «رويترز»، «يمكن أن تساعد في تخفيف التوتُّرات مع الولايات المتحدة وحلفائها، ومن ثمَّ إحياء المحادثات الأوسع حول برنامج إيران النووي»، وقد يكون هذا الاستنتاج صحيحًا، لا سيّما في ظل تمسُّك الأطراف بخيار الدبلوماسية[2].

ثالثًا-استمرار التصعيد البحري المتبادل:

لم تنسحب تأثيرات اتفاق الأسرى على الخلافات العميقة بين واشنطن وطهران بصورة كبيرة، فبحسب وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، فإنَّ العقوبات الأمريكية لا تزال قائمة، لكن في الواقع لم تفرض الولايات المتحدة عقوبات خلال هذا الشهر، كما جرت العادة خلال الشهور الأخيرة، وربّما يعكس هذا الرغبة في إتاحة أجواء إيجابية للتقدُّم على مسار المفاوضات.

لكن على الرغم من بعض مظاهر التهدئة تلك، فإنَّها لم تطل المواجهة الإقليمية، فكما جرت العادة خلال الشهور الأخيرة كانت المواجهة البحرية في الخليج العربي محور التفاعلات الإقليمية بين واشنطن وطهران، إذ تعتبر الولايات المتحدة أنَّ «أمن الملاحة في مضيق هرمز يمثِّل أولوية لها»، وذلك بحسب تصريح الناطق باسم الأسطول الأمريكي الخامس تيم هوكينز، كما أنَّ إيران ترغب في توظيف التحوُّلات الجيوسياسية دوليًّا وإقليميًّا لتعزيز سيطرتها البحرية في الخليج، والضغط على الوجود الأمريكي في المنطقة. في إطار هذا التصعيد، نشرت واشنطن 3000 بحار وجندي من مشاة البحرية الأمريكية في المنطقة، إضافةً إلى تدريب مائة من عناصر مشاة البحرية من الوحدة السادسة والعشرين في البحرين، تحسُّبًا لوضعهم على متن السفن التجارية، التي تمُرّ عبر مضيق هرمز، لمنع إيران من الاستيلاء عليها، إذا ما طلبت هذه السفن الحماية[3]. على الرغم من هذه الإجراءات الأمريكية، واصلت إيران مواجهاتها للوجود الأمريكي في الخليج، إذ اعترضت طائرات إيرانية مسيَّرة في 20 أغسطس 2023م سفينةً أمريكية في مضيق هرمز، ووجَّهت إليها رسالة تحذير، كما أظهرت البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني استعدادها لتأمين الخليج العربي والدفاع عن الجُزُر الإماراتية المحتلة، من خلال إجراء مناورة «اقتدار»[4].

وعلى صعيد إقليمي آخر، تُنذِر تحرُّكات واشنطن وطهران بمواجهة مُرتقَبة في سوريا أو العراق، إذ أجرت القوات الأمريكية تحرُّكات على الحدود السورية-العراقية، هذه التحرُّكات قد تغلق معبر البوكمال، الذي يُعتبَر معبرًا حيويًّا لربط إيران بالأراضي السورية و«حزب الله» بلبنان، وربّما كانت هذه التحرُّكات الأمريكية الدافع وراء تغيير مليشيات إيران بعض تمركُزاتها في سوريا.

خلاصة:

وفق التطوُّرات، التي شهِدَها أغسطس 2023م، يمكن القول بداية إنَّ اتفاق تبادُل الأسرى له أهمِّية خاصَّة من عدَّة جوانب، فهو أول اتفاق تُبرِمه حكومة إيرانية تنتمي إلى «المتشدِّدين» مع واشنطن، كما أنَّه يُشير إلى توسُّع المفاوضات بين الجانبين، لتشمل قضايا غير نووية، وإلى جانب ذلك حلَّت الصفقة التوتُّر بين طهران وسيؤول

(1) موقع انتخاب، عبدالرضا فرجي راد، ديپلمات پيشين ايران در كُفت و گو با «انتخاب»، (30 مرداد 1402 هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 03 سبتمبر 2023م، https://tinyurl.com/3f9anf2h

(2) Reuters, Iran says uranium enrichment continues based on domestic law, (August 27, 2023), accessed: (Septemper,9 2023, https://bit.ly/45CA96R

(3) على افشارى، از تمناى «اخراج آمريكا از منطقه» تا افزايش حضور نظامى آمريكا در خليج فارس، موقع راديو فردا، (19/مرداد/1402 هـ ش)، https://shorturl.at/frCJY

(4) موقع صحيفة وطن امروز، دست روى، (5/14/ 1402 هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 04 سبتمبر 2023م، https://bit.ly/3EmPTie

من جهة وطهران وبغداد من جهة أخرى، بسبب مطالبات طهران بأموالها المُحتجَزة في البلدين بسبب الضغوط الأمريكية.

وعلى الرغم من تأكيد إدارة بايدن أنَّ جهودها لتبادل السجناء كانت منفصلة عن المسار الدبلوماسي لإحياء الاتفاق النووي، فإنَّ من الواضح أنَّ هذه الصفقة لم تخلُ من تفاهمات ضمنية، ورُبّما إجراءات متبادلة، من شأنها تهدئة التوتُّرات والمخاوف بين الجانبين، خصوصًا في بعض الملفات الساخنة، كالملف النووي، ومشاركة إيران في حرب أوكرانيا. لكن على الرغم من أنَّ الصفقة رُبّما منحت إيران حقًّا مشروطًا للوصول إلى بعض أموالها المجمَّدة، فإنها لم تُسهِم في تهدئة التوتُّرات الإقليمية، لا سيّما المواجهة البحرية بين الجانبين.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال قضية إحياء الاتفاق النووي مسألة معقَّدة، خصوصًا بالنسبة للولايات المتحدة، التي تقترب من استحقاق الانتخابات الرئاسية. وبالنسبة للاتفاق نفسه، فكثير من بنوده اقترب من حدّه الزمني الموضوع سابقًا، فعلى سبيل المثال، في أكتوبر 2023م ستنتهي بنود الاتفاق النووي التي تقيِّد برنامج إيران للصواريخ الباليستية، كما أنَّ بعض بنود الاتفاق فعليًّا فقد واقعيته بحُكم التطوُّر الذي طرأ على برنامج إيران النووي، ومن الصعب إعادة العجلة إلى الخلف.

وأخيرًا، فإنَّ التنافس الدولي المتزايد إلى حدٍّ ما، أبعد عن إيران شبح الحرب والمواجهة المباشرة، وترك لها مساحة للمناورة، وكسْب الوقت، وتلقِّي الدعم من حلفاء أقوياء كالصين وروسيا، اللتين رحَّبتا بعضوية إيران في منظمة «بريكس»، وهو التكتُّل الذي يُعوَّل عليه لتحقيق توازن دولي مع الولايات المتحدة وحلفائها. وبحسابات المكسب والخسارة، فإنَّ إيران استفادت إلى حدٍّ بعيد من الصفقة، وليس من المتوقَّع أن تغيِّر هذه الصفقة سياستها تجاه الولايات المتحدة، بل العكس كما حدث بعد توقيع الاتفاق النووي، فإنَّها ستتشجَّع أكثر فأكثر على متابعة نهجها العدائي.

■ ضغوط إيران على الاتحاد الأوروبي للإفراج عن حميد نوري

ألقت قضية المواطن السويدي والدبلوماسي في الاتحاد الاوروبي يوهان فلوديروس، المُحتجَز لدى إيران، بظلالها على العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي، بعد الانتقادات، التي وجَّهها مسؤول السياسة الخارجية الأوروبية جوزيب بوريل لإيران، في أعقاب فشل المفاوضات بشأن الإفراج عنه على مدار 500 يوم.

وتحاكم السويد حميد نوري بتُهَم تتعلَّق بالجرائم ضد أعضاء منظَّمة «خلق» في الثمانينيات، ودوره في الممارسات القمعية ضد السجناء في السجون الإيرانية، فيما من المتوقَّع أن يكون تشدُّد إيران في مفاوضات الإفراج عن الدبلوماسي السويدي لها صِلة بمحاكمة نوري، إذ رُبّما ترغب إيران في أن يكون نوري جزءًا من صفقة تبادُل تنهي بها محاكمته الجارية في السويد وإعادته إلى إيران، لِما لذلك من أهمِّية ورمزية للنظام وقياداته، يحاول التقرير أن يتناول أبعاد هذه القضية، ومدى نجاح إيران في توظيف قضية الرهائن في مواجهة الاتحاد الأوروبي.

أولًا-ضغوط أوروبية للإفراج عن الدبلوماسي الأوروبي:

نفد صبر الاتحاد الأوروبي أخيرًا، بعد اعتقال إيران «التعسُّفي» أحد دبلوماسييه، وهو مواطن سويدي يدعى يوهان فلوديروس، لا سيّما أنَّ الاتحاد دخَلَ في «مفاوضات مستمِرَّة» مع الجانب الإيراني لإخلاء سبيله على مدار 500 يوم من احتجازه، لكن لم تُفضِ إلى أيّ صفقة، وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد كشفت عن قصة احتجاز المواطن السويدي، الذي مُنِع من الصعود إلى الطائرة، التي تقِلّ مواطنين سويديين، وذلك بعد قضائه إجازة سياحة في إيران، إذ تكتّم الاتحاد الأوروبي على الخبر، وامتثلت عائلة المواطن السويدي لهذا الاقتراح، آملةً في أن تُسفِر المفاوضات عن إطلاق سراحه.

من جانبه، طالب منسِّق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بالإفراج عن فلوديروس، قائلًا: «أريد أن أقول شيئًا، إذا سمحتم لي، عن حالة محدَّدة، وهي قضية السيِّد فلوديروس، إنه مواطنٌ سويدي كان يعمل لدى الاتحاد الأوروبي، وجرى احتجازه تعسُّفيًّا في إيران منذ 500 يوم»[1].

وأكَّد بوريل أنَّه منذ أن وقع فلوديروس ضحية في «دبلوماسية الرهائن» الإيرانية، «ضغط الاتحاد الأوروبي والسويد على السلطات الإيرانية للإفراج عنه»، مضيفًا: «في كل مرَّةٍ عقدنا فيها اجتماعات دبلوماسية على المستويات كافة مع السلطات الإيرانية، تُطرَح هذه القضية على الطاولة. لقد عمِلنا بلا هوادة من أجل حرية السيِّد فلوديروس، وسوف نستمِرّ في ذلك» وقال بوريل للصحفيين: «لن نتوقَّف حتى يُطلَق سراح السيِّد فلوديروس». وأضاف: «تجنُّبًا لتعقيد جهودنا ولأسباب تتعلَّق بالسرِّية، لا يمكننا الخوض في مزيد من التفاصيل في الوقت الحالي»[2]. وبحسب التقارير الواردة، فإن فلوديروس محتجزٌ في سجن إيفين بطهران، وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، عن مصادر لم تُسمِّها، أنَّ فلوديروس متّهم بالتورُّط في التجسُّس[3].

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤولة المجموعة البرلمانية الأوروبية للعلاقات مع إيران كورنيليا إرنست، قولها إنَّ «سَجْن مواطن سويدي وموظَّف في الاتحاد الأوروبي حدثٌ فاضح يحتاج إلى توضيح عاجل»، مضيفة: «يجب على اللجنة، خصوصًا جوزيب بوريل، أن تشرح الآن المدَّة التي علِمَت فيها بأمر الاحتجاز، ولماذا لم يُعلَن عنها»[4].

---

(1) 'Swedish EU diplomat held in Iran for over 500 days: Borrell,' DW, Sept 9, 2023, https://www.dw.com/en/swedish-eu-diplomat-held-in-iran-for-over-500-days-borrell/a-66729382 [Last visited on September 6, 2023]

(2) Henry Foy in Brussels and Bita Ghaffari, 'EU condemns Iran's 'illegal' detention of European diplomat,' The Financial Times, Sept 06, 2023, www.ft.com/content/92251c6a-4aff-4f7a-8143-f2d574909ebe [Last visited on September 6, 2023]

(3) Matina Stevis-Gridneff, 'E.U. Official From Sweden Imprisoned in Iran for Over 500 Days,' The New York Times, Sept 4, 2023, https://www.nytimes.com/2023/09/04/world/europe/iran-sweden-prisoners-johan-floderus.html?searchResultPosition=1 [Last visited on September 6, 2023]

(4) Matina Stevis-Gridneff, 'E.U. Official From Sweden Imprisoned in Iran for Over 500 Days,' The New York Times, Sept 4, 2023, https://www.nytimes.com/2023/09/04/world/europe/iran-sweden-prisoners-johan-floderus.html?searchResultPosition=1 [Last visited on September 6, 2023]

ثانيًا-علاقة القضية بحميد نوري:

يبدو أنَّ اعتقال فلوديروس في أبريل 2022م، مرتبطٌ بالمحاكمة القضائية للمواطن الإيراني حميد نوري في محكمة سويدية، إذ أُلقِي القبضُ على حميد نوري في عام 2019م في أثناء سفره إلى السويد، وقد اتُّهم وأُدين بـ«تعمد إزهاق حياة عدد كبير من السجناء المتعاطفين مع مجاهدي خلق، بالإضافة إلى إخضاع السجناء لمعاناة شديدة تُعتبَر تعذيبًا ومعاملة غير إنسانية»[1]، وأدلى سجناء سابقون بشهادتهم أمام المحكمة السويدية بأنَّ نوري ساعد في اختيار مَن يمثُل أمام المحاكم، وأنَّهم رأوه وهو يقود المُدانين إلى المشنقة[2].

بعد إعلان إدانته، حكمت محكمة سويدية على نوري بالسجن المؤبَّد في أغسطس 2022م. وقبل شهر، أعلنت إيران أنَّها اعتقلت مواطنًا سويديًّا لم تذكُر اسمه (فلوديروس)، لتورُّطه في «نشاط شنيع»[3]، ويسعى نوري حاليًّا لاستئناف الحُكم الصادر ضدّه. وفي حال اتَّخذنا «دبلوماسية الرهائن» الإيرانية دليلًا يرشدنا في هذه القضية، فمن المتوقَّع أن إيران تأمل من احتجازها المواطن السويدي إبرام مبادلة سجناء للإفراج عن سجينها حميد نوري. ورُبّما يكون الصمت العلني للاتحاد الأوروبي بشأن هذه القضية قد أضرَّ بقضية المواطن السويدي، لأنَّ وسائل الإعلام وضغْط الرأي العام عادةً ما يكونان بمثابة درع لمثل هؤلاء الرهائن الضعفاء القابعين في أيدي الحكومات المعادية.

تُعَدُّ إدانة نوري سابقة نادرة في القضاء العالمي، وذلك بسماحها للدول باعتقال رعايا أجانب على أراضيها ومحاكمتهم على فظائع ارتكبوها في أماكن أخرى[4]، إذ وفقًا لذلك، يمكن أن يقع عديد من عملاء طهران المتورِّطين في جرائم مماثلة فريسة للقضاء العالمي في أوروبا، أو في أي مكان آخر، لذا سنجِدهم يتجنَّبون السفر إلى بلدان يمكن محاكمتهم فيها. لذلك، وبكُلِّ بساطة، تشكِّل هذه القضية معضلة لإيران، وغيرها من الدول المتورِّطة في الجرائم.

وحكمت إيران على اثنين من السويديين بالإعدام في مايو 2022م بتُهَم غامضة ترتبط بالتجسُّس، بينما كانت محاكمة نوري جارية. وفي حادثة مماثلة، نفَّذت إيران حُكم الإعدام شنقًا بحق حبيب شعب في مايو 2023م (وحبيب شعب هو مواطن سويدي إيراني اختُطِف في تركيا عام 2020م)، بينما ينتظر في الجانب الآخر الباحث والمحاضر الإيراني أحمد رضا جلالي حُكم الإعدام. في هذه الأثناء، لا يزال فلوديروس مسجونًا دون محاكمة، ولم تُوجَّه إليه التُهَم بعد.

وانتقامًا منها على ما لحِق مواطنها نوري من سوء سُمعة على المستوى العالمي والحُكم عليه، انتقلت إيران من مرحلة «دبلوماسية الرهائن»، إلى مرحلة «الابتزاز بالحُكم بالإعدام». وفي قضية فلوديروس، لم تتردَّد طهران في اعتقال مسؤول في الاتحاد الأوروبي، وما عزَّز موقف إيران كان صمت الاتحاد الأوروبي عمّا جرى.

خلاصة:

تعرَّضت علاقات إيران مع أوروبا لصفعةٍ قوية، عندما أدان بوريل إيران علنًا احتجازها مواطنًا سويديًّا لأكثر من 500 يوم، إذ جاء تصريحه على خلفية اعتراف الاتحاد الأوروبي بالفشل الدبلوماسي في قضية إطلاق سراح المحتجزين تعسُّفيًّا في إيران. من ناحية أخرى، بالنسبة لإيران، يبدو أنَّ **«دبلوماسية الرهائن» تنجح بالطريقة التي رسمتها.**

---

(1) 'Prosecution for War Crimes in Iran,' July 27, 2021, Swedish Prosecution Agency, https://via.tt.se/pressmeddelande/prosecution-for-war-crimes-in-iran?publisherId=3235541&releaseId=3303709&lang=sv [Last visited on September 6, 2023]

(2) 'No Hiding Place,' Justice for Iran, Sept 7, 2021, https://justice4iran.org/15730/ [Last visited on September 6, 2023]

(3) 'Swedish Spy Arrested in Iran,' July 30, 2022, https://www.tasnimnews.com/en/news/2022/07/30/2750559/swedish-spy-arrested-in-iran [Last viewed on Sept 05, 2023]

(4) Rick Gladstone, 'An Old Legal Doctrine That Puts War Criminals in the Reach of Justice,' The New York Times, Feb 28, 2021, https://www.nytimes.com/2021/02/28/world/europe/universal-jurisdiction-war-crimes.html?action=click&module=RelatedLinks&pgtype=Article [Last visited on September 6, 2023]

تقرير الحالة الإيرانية

أغسطس 2023م

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تقرير الحالة الإيرانية

أغسطس2023

WWW.RASANAH-IIIS.ORG